



دور الجغرافيا في رسم مسارات أحداث الشرق الأوسط

الفهرس

٢	الفهرس
٣	الأهداف
٣	تعريف
٤	المقدمة
٤	الباب الأول : دور الخرائط الجغرافية في مسار الأحداث
٥	الباب الثاني : جغرافيا التمدد الإيراني
١٠	الباب الثالث : تهديدات الجغرافيا السورية
٢٢	الباب الرابع : تحالفات تعيد تشكيل خرائط المنطقة
٢٨	الباب الخامس : الجغرافيا ومصالح أميركا وإسرائيل
٣١	الباب السادس : دور الجغرافيا في الحرب الباردة
٣٤	الباب السابع : الجغرافيا و الدور المحوري
٤٣	الباب الثامن : الجغرافيا و مآلات أزمة المشرق :
٤٦	الباب التاسع : الصراع الجيوسياسي الاستراتيجي في سوريا، ودوره في تحول مسارات الثورة :
٤٨	الباب العاشر: مبادئ ويلسون ، وما الذي يمكن أن نتعلمه منها ؟
٥١	النتائج :
٥٤	التوصيات :
٥٤	المراجع :

الأهداف

- التعرف على دور الخرائط الجغرافية في مسار الأحداث .
- التعرف على دور الغرب و الطائفة العلوية في تقسيم الجغرافيا السورية.
- التعرف على جغرافيا الانتداب الإيراني .
- التعرف على دور التحالفات في تشكيل خرائط المنطقة .
- التعرف على الصراع الجيوسياسي الاستراتيجي في سوريا، ودوره في تحول مسارات الثورة

تعريف

تعريف الانتداب: هو وضع ممتلكات الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة الدول المنتصرة بهدف نهب ثرواتها مثل الانتداب الفرنسي على سوريا. (١٩)

الديمغرافيا: هو فرع من علم الاجتماع والجغرافيا البشرية، يقوم على دراسة علمية لخصائص السكان المتمثلة في الحجم والتوزيع والكثافة والتركيب والأعراق ومكونات النمو (الإنجاب والوفيات والهجرة) - ونسب الأمراض، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، ونسب الأعمار والجنس، ومستوى الدخل، وغير ذلك في إحدى المناطق. تهدف الدراسات السكانية لمعرفة سبب امتلاك العائلات لعدد أطفالها، والأسباب المؤثرة على زيادة نسب الوفيات، وأسباب الهجرة والتوزع الجغرافي. وتلك المعرفة ضرورية لتحديد الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية. (١٩)

معنى علم الجيوبولوتيك:

في معناه البسيط يعني الجيوبوليتيك: "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

ويتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعنى بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة.

ولدى البعض فإن الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبوليتيك تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود.

وبينما تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع فإن الجيوبوليتيك تركز أهدافها للمستقبل.

المقدمة

تبدو الثورات العربية، في بعض جوانبها، تأسيساً لجغرافيا سياسية جديدة للعالم العربي، فهناك نظم تسقط، وأخرى تولد. وبين السقوط والميلاد، تحدث توترات عنيفة، مصحوبة بالضرورة بقدر من العنف. وبين ذلك كله، يمكن للباحث أن يخلص إلى أننا في العالم العربي نشهد تشكل جغرافيا سياسية جديدة لهذا العالم.

ولهذه الجغرافيا السياسية الجديدة ملمحان بدأ يبرزان ويتصاعدان بقوة، الملمح الأول يشير إلى أن هذه الجغرافيا السياسية الجديدة تؤسس لعنف ذي أبعاد جديدة.

أما الملمح الثاني، فيشير إلى تجزئة محتملة على أسس طائفية.

هذان الملمحان يبدو كذلك أنهما قد يكرسان التحاق عالمنا العربي بالغرب، وتحقيق مطامعه

ومخططاته من حيث لا ندري .

الباب الأول : دور الخرائط الجغرافية في مسار الأحداث

ينقل عن الرئيس التاريخي الأسبق لفرنسا الجنرال ديغول قوله: إذا أردت أن تعرف ما يجري حولك، فانظر إلى الخريطة، فالحركة فيها وحولها تحدد لك مسار الأحداث! وليس أفضل من تلك النصيحة لفهم ما يحدث في الشرق الأوسط اليوم، فالناظر في خريطة الشرق الأوسط يرى أن هناك احتداما واضحا يستخدم فيه السلاح والدبلوماسية معا بين عدد من القوى ترغب أن تحصل على قطعة من «كعكة» الشرق الأوسط الشهية، تدفع هذه القوى في الأساس مصالحها القومية، وتتدثر بعدد من السواتر الأيديولوجية أو حتى الأخلاقية. على رأس القوى قوتان لهما ماضٍ إمبراطوري يرغبان في إحيائه على حساب شعوب ومصالح العرب في الشرق العربي. قوة صغيرة نسبيا وقوة كبيرة نسبيا، ولكن كلا منهما «يخطط وينفذ» ولا يرغب فقط، أن يكون له «هيمنة» على الشرق العربي وموارده وإنسانيته، على خلفية قراءة استراتيجية تفترض أن هذا العالم العربي ضعيف المناعة ومفكك ولا يقوى على المقاومة.

القوة الأولى لا ريب هي إيران، فليس بخاف أنها موجودة ومؤثرة في العراق ولبنان وسوريا، ولها أياد في أكثر من مكان في جيب بعض الدول العربية الأخرى. هي في الواقع تعبت بالجسم العربي تقريبا كيفما تشاء، إما بسبب قبول ورضا بعض العرب في الخضوع لتبعيتها، أو بسبب تجاهل هذا العيب حتى لا يثار الأسد الإيراني أكثر مما هو ثائر! يكفي أن نتذكر تصريحات الجنرال

يحي رحيمي، القائد السابق للحرس الثوري، الذي تحدث عن الإمبراطورية التي تطل على شواطئ البحر المتوسط. (١)

القوة الثانية هي روسيا فهي «تخطط وتنفذ» لا ترغب فقط، في أن تضع أرجلها في المياه الدافئة، وقد فعلت ذلك بنجاح نسبي في البحر الأسود، عندما استولت وأمام العالم على شبه جزيرة القرم، وتحتفظ بموقعها على الجانب الشرقي من المتوسط، على الساحل السوري، وتدافع عن ذلك بصلف حتى في مجلس الأمن، كما تشتهي أن تستفيد من خطايا العرب في التمدد إلى الساحل العربي في شمال أفريقيا من البحر الأبيض، ذلك كله ليس سرا ولكنه مشاهد في العلن ويتصف بنجاحات كل يوم. تترك روسيا الغرب أيضا في أوكرانيا، أيقونة الجائزة الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. (١)

على الجانب الآخر من المعادلة نجد الطرف العربي، وهو ينقسم إلى ما يمكن أن يسمى «العربية الرسمية» الأكبر والأكثر، أي مجموعة الدول العربية المستهدفة وردود فعلها الرسمية، والقسم الثاني ما يمكن تسميته «بالعرب الجهاديين» وهم تلك المجموعات والقوى غير المنظمة، إلا في الحدود الدنيا، والتي أصبحت تسمى عالميا في وسائط الإعلام «الإرهابيين» وتشكل قواهم من إرهاب ناعم وآخر خشن» يبحثون عن طرائدهم حاملين أفكارهم.

الاثنان، العربية الرسمية والعرب الجهاديين، يشتركون في رؤية ناقصة أو قاصرة عن قراءة الخارطة. العربية الرسمية إما غائبة عن قراءة الاستراتيجية البعيدة للاندفاع الصاخب للقوتين، الصغرى والكبرى، في خاصرتهم، مشغولون بأنفسهم، أو غير قادرين على توحيد صفوفهم لمواجهة ذلك الاندفاع، مختلفون على التفاصيل الصغيرة.

الباب الثاني : جغرافيا التمدد الإيراني

التمددات الإيرانية في الأرض العربية وتهديدات الانقسام

انقضى الأسبوع (العربي) على وقع ثلاثة أحداث في سوريا والعراق واليمن. في العراق تأجلت جلسة مجلس النواب شهرا، لأن المالكي مصر على البقاء في رئاسة الحكومة لفترة ثالثة. وفي سوريا استطاع النظام محاصرة المناطق المحررة من سيطرته في حلب. وفي اليمن تصاعدت الاشتباكات بين الحوثيين والجيش اليمني، لأن الحوثيين لا يريدون الاستيلاء على مدينة عمران فقط؛ بل ويستهدفون صنعاء أيضا!

في المواطن الثلاثة مواجهات متداخلة: السلطة القائمة ومعارضوها، والتنظيمات المسلحة الإيرانية التي تدعم السلطات أو معارضيهما، والتطرف الإسلامي الذي يقبع بين السلطة والمعارضة، وتستخدمه السلطات فضلا عن القوى الإقليمية والدولية!

منذ العام ٢٠٠٣ يتدمر السنة العرب في العراق من التهميش، ومن الملاحقات والقتل والاضطهاد والتهجير. وقد كان بينهم معارضون ومقاتلون للاحتلال الأميركي من بقايا النظام السابق. أما القتال ضد الأميركيين (والشيعة) باسم الدين والسلفية الجهادية فلم يحدث إلا بعد دخول أبو مصعب الزرقاوي من سوريا، حيث توالى أرتال «الجهاديين» التي أرسلتها المخابرات السورية لإزعاج الأميركيين، فأزعجت الشيعة أيضا، واستثارتهم ضد السنة فحصلت الحرب الأهلية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨). وخلال ذلك أقبل الأميركيون على بناء نخب الدولة الجديدة وجيوشها وأمنها. واتفق الأميركيون مع الإيرانيين والمالكي على كل شيء بما في ذلك عدم التحرش بهم أثناء انسحابهم، وعدم التحرش من جانب حزب الله بإسرائيل، وعدم التعرض لنظام الرئيس الأسد من جانب الولايات المتحدة. وقد كانت هناك في النهاية نصيحة صغيرة من جانب بايدن ومن جانب فيلتمان: لا تغضبوا الأكراد مهما كلفكم ذلك من جهد، فلولاهم لما أمكن لكم السيطرة على البلاد - وأرضوا السياسيين السنة وافقوا على المشاركة في العملية السياسية منذ البداية - وقد أدخلنا ثلاثين ألفا من عشائر الصحوات إلى الجيش وقوات الشرطة والأمن، فارعوهم ولن يكلفوكم كثيرا، فأنتم حكام البلاد! لقد طبق الإيرانيون والعراقيون كل ما اتفقوا عليه مع الأميركيين، وما أصغوا أبدا إلى النصيحة الصغيرة تجاه السنة والأكراد. لقد أمروا المالكي بمواجهتهم بالقوة منذ البداية، لأنهم خافوا من تأثيرات الثورة السورية عليهم بعد خروج الأميركيين عام ٢٠١١. وهكذا كان: اتهموا طارق الهاشمي نائب الرئيس بالإرهاب والخيانة وحاكموه بالإعدام. وفي عام ٢٠١٢ ما كان هناك سياسي سني واحد على علاقة طيبة بالمالكي ربما باستثناء الشيخ أحمد أبو ريشة! ثم جرى الهجوم على المتظاهرين والمعتصمين في المحافظات الست؛ في حين هرب (ويا للمصادفة!) مئات سجناء «القاعدة» من سجن أبو غريب، فمضى بعضهم إلى سوريا في حضن الأسد، وبقي بعضهم في صحراء العراق إلى أن أدخلهم المالكي إلى المدن بعد إجلاء المعتصمين السلميين منها! ويكاد يمضي عامان على قطع المرتبات عن الإقليم الكردي، للنزاع حول تصدير البترول، وحول كركوك. والخلاف سياسي ومالي، فلماذا ينبغي أن يتضرر المواطن الموظف في أي إقليم كان؟! وعلى أي حال، ففي حين تحالفت العشائر وبقايا نظام صدام و«داعش» لإزاحة سيطرة عسكر النظام عن المناطق السنية، أمعن الأكراد في تصدير البترول من طريق تركيا (حتى

إلى إسرائيل!)، وأعلنوا عن استعدادات للاستقلال! وتدخل الأميركيون للوساطة بحيث تلبى بعض المطالب السنية والكردية، ويأتي رجل غير المالكي لرئاسة الوزراء. لكن الجنرال سليمانى (صار عنده خمسة آلاف عسكري في العراق، إضافة لعشرات الألوف من الميليشيات الشيعية)، رفض حتى الآن تنحية المالكي، رغم معرفته أن هذا الإصرار يؤدي إلى تقسيم العراق! هل تفضل إيران تقسيم العراق على تقاسم السلطة أو ٥٠ في المائة منها مع الأكراد والسنة؟! لا أظن ذلك، لكنها تراهن على موافقة الأميركيين في النهاية على قمع السنة بحجة الإرهاب، وكف عادية الأكراد بداعي أمن المنطقة. وأمامها ما حصل ويحصل بسوريا وكيف تركها العالم، بربع مليون قتيل، وعشرة ملايين مهجرو خراب ٤٠ في المائة من عمران المدن والبلدات!

.. وما استفاد السوريون من ثوران إخوانهم بالعراق. وذلك لأربعة أسباب: ضعف التسليح والتدريب، وانقسام القيادات، والفساد الهائل، وثبات جيش النظام بمساعدة الميليشيات الشيعية، وعمل «داعش» بسوريا في مناطق الثوار قتلا وتخريبا لمساعدة نظام الأسد. فقد سقط من الثوار بمواجهة «داعش» بريف حلب الشمالي والرقعة والحدود التركية زهاء التسعة آلاف قتيل. وذلك بحجة عدم مبايعة المقاتلين لأمير «داعش» (الذي صار الآن خليفة!). والبارز الآن أن الثوار في حلب وقعوا بين «داعش» وقوات النظام وحزب الله. أما في محيط حلب الأقرب فإن «داعش» لم تعترض سبيل النظام في التقدم باتجاه مناطق الثوار. وإذا كان الميدان السوري قد صار تفاصيل لجهة الكر والفر وعدم الحسم؛ فإن سقوط حلب المحتمل ليس بالأمر السهل، وهو اليوم أشد سلبية من سقوط حمص نهائيا قبل فترة. إنما الذي أراه أن ظاهرة «داعش» وغرابة تصرفاتها تستحق اهتماما أكبر. فالشعارات فظيعة وتكفيرية وضد الشيعة والإيرانيين والعلويين. لكنها في السنتين الأخيرتين ما تحركت إلا في مناطق سنية، ولا قتلت غير عرب سنة. ولذا لا حاجة لتأمل كبير وكثير من أجل التوصل إلى أن «تحولات» «القاعدة» وانقساماتها هذه، إنما يراد بها ومنها تصفية حركات التغيير العربية إبقاء على النفوذ الإيراني، وعلى الاستتباع والشردمة. وهكذا نجد أنه في سوريا والعراق صار هناك تنافس على قتل العرب السنة بين الداعشيين وقوات المالكي، والميليشيات الإيرانية أو الموالية لإيران! هل يريد الإيرانيون تقسيم سوريا، وجمع العلويين والأرثوذكس والشيعة في الساحل بين دمشق وحمص ووادي النصارى واللاذقية؟ ربما كانت هذه هي الخطة، بسبب الكثرة السنية الكثيرة، والتي لا أمل معها بأن تبقى الأقليات العلوية والشيعة والمسيحية في سوريا ولبنان مسيطرة على السلطة في سوريا. ولذا يصبح هذا السيناريو هدفا لهم،

إن تمكنوا من ذلك سياسيا وديموغرافيا وقتاليا، حتى لو بقيت الدولة السورية واحدة شكلا مثل العراق!

ولا تقل الأوضاع اليمنية هولا عما وصفناه في العراق وسوريا ولبنان. فالحوثيون وهم ميليشيا زيدية/ شيعية دربتها إيران في لبنان وسوريا استولوا على محافظتين بعد عدة حروب مع الدولة اليمنية، ويوشكون أن يستولوا على محافظة الثالثة. ولأن الهدف التقسيم والشرذمة ولا شيء غيره؛ فإن إيران تدعم الانفصاليين الجنوبيين وهم سنة اشتراكيون، ضد الدولة اليمنية! وكأنما ما كفى ذلك اليمنيين المستنزفين، فأتهم «القاعدة» الإرهابية في وسط اليمن وجنوبه. والطريف أن «القاعدة» التي تتبع الجيش والأمن اليمنيين بالقتل والتخريب، ما مست شعرة من رؤوس الانفصاليين الموجودين في الأقاليم ذاتها التي تتحرك فيها!

لست مستعدا لتصديق أنه كلما انطلقت حركة تغيير سلمي، فإنه يظهر إلى جانبها مسلحون متأبرنون وداعشيون. وهم يدعون أنهم معارضون وإصلاحيون وإسلاميون، لكنهم لا يقتلون غير العرب والمسلمين، وغير المسلحين قبل المسلحين، وإلا فهل كان رفيق الحريري مسلحا؟! (٤)

إيران : بين لعب دور الوكيل في المنطقة وحلم الإنتداب

إن التصريح الذي أدلى به المستشار العسكري لمرشد الجمهورية الإيراني السيد علي خامنئي، القائد السابق في الحرس الثوري الجنرال يحيى رحيم صفوي، عن «تمدد خط الدفاع الإيراني من الحدود مع العراق ليصبح في جنوب لبنان عند الحدود مع إسرائيل»، إضافة إلى تصريح سابق كان قد أعلن فيه صفوي أن «ساحل البحر الأبيض المتوسط يمثل العمق الاستراتيجي لبلاده»، يأتیان مجتمعين بعد غياب عن مناطق حوض المتوسط استمر قرابة ٢٥٠٠ عام.

ويشكل تصريح صفوي الأخير إعلانا صريحا عن شروع إيران في فرض انتداب واضح المعالم على دول المنطقة، يبدأ من العراق ويمر بسوريا ويصل حتى جنوب لبنان، ويتشعب نحو أفغانستان واليمن والسودان وغزة، ويطمح إلى إقناع المجتمع الدولي، خصوصا الولايات المتحدة بالاعتراف به، ويجبرهما على التعامل مع طهران على أساس هذا التمدد الجيوسياسي. لكن الدول العربية اليوم، رغم ترهلها، ليست على شاكلة السلطنة العثمانية المريضة قبل مائة عام، كما أن إيران ليست بحجم فرنسا وبريطانيا قوة ومكانة، لكي تقدم نفسها ناظما حتميا لواقع جغرافي جديد لم يتبلور بعد في شرق المتوسط، كذلك ليس في نية واشنطن وغيرها إعادة صفة شرطي الخليج لطهران، فسلامة منابع الطاقة وحماية ممراتها واستقرار أنظمتها، مسألة على درجة كبيرة من الحساسية بالنسبة للمجتمع الدولي، تلغي أحلام طهران بالشراكة أو تقاسم النفوذ.



في المقابل، تصر طهران على لعب دور الوكيل في المنطقة، وتحلم بأن تصبح دولة انتداب، لهذا تدفع بكل ما لديها من إمكانيات ووسائل عقائدية سياسية ومادية وعسكرية، لفرض زمن إيراني جديد، مستفيدة من التغييرات التي سببها؛ أولا الغزو الأميركي لأفغانستان والعراق، والانتفاضات العربية منذ أربع سنوات، ثانيا.

وفي حين تحتاج الشعوب العربية المنتفضة إلى عقود من أجل بلورة أنظمة وطنية جديدة، بعد التغييرات الجذرية التي أحدثتها الثورات في أنظمتها السياسية، ودفعتها إلى الخروج من ثوابت مائة عام من الموروث العثماني المستقر في السياسة والجغرافيا، تعتقد طهران أنها الثابت الوحيد في الجغرافيا السياسية في المنطقة.

من جهة ثانية، اعترف صفوي في تصريحه، ومن حيث لا يدري بأن «الأزمة السورية هي أحد الأحداث العظيمة في التاريخ المعاصر»، فهي بالنسبة له ولنظامه حسب رأيه طبعاً، مواجهة بين محور يحمل أفكارا غربية صهيونية وعربية، وآخر هو إيران والعراق وحزب الله، أضف إليهما روسيا والصين. والمفارقة الخطيرة هنا أنه ساوى بين الصهيونية والعروبة واعتبرهما، إضافة إلى الأفكار الغربية، أعداء للمحور الذي تزعمه طهران، وهذا ما أوقعه في المحذور، حيث ربط مذهبيا بين بلاده والعراق وحزب الله، بينما رفض الاعتراف بالانتماء العربي لسوريا، وربطها بنظام المصالح الإيرانية، مما يحول سوريا إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات المذهبية، والصراعات القومية والطائفية، حيث تحدد فيها خيارات المنطقة ومستقبلها، وحيث يصعب على اللاعبين التراجع.

لقد انسحبت واشنطن من العراق تاركة طهران تغرق وحدها في شياطين التفاصيل، فسقط الكيان العراقي وتشظت الدولة وأصبحت عبئا على طهران. في لبنان، انقلبت طهران على التوازن الوطني، ففشل حزب الله في إدارة حكومة اللون الواحد التي فرضها على اللبنانيين، في الأزمة السورية انحازت إلى جانب الأسد ضد الشعب السوري، وحاربت إلى جانبه، مخلفة بلدا مدمرا غير قابل للحياة على مدى السنوات المقبلة.

ولتوصيف الانتداب الإيراني أو الطموحات «الكولونيالية» الجديدة، التي يبدو أنها تبني مجدها على دمار الآخرين، لا بد من الاستعانة بما كتبه الزعيم السياسي اللبناني وليد جنبلاط في مقالته «زمان الوصل بالأندلس» الذي نشرته صحيفة «القبس» الكويتية، حيث وصف مهندس النفوذ الإيراني الخارجي الجنرال قاسم سليمان «مستثمرا ومهندسا معماريا عظيما، متخصصا في

التصميم الريفي، الذي قد يكون مهتما ببناء متحف في غرينيكا بالقرب من متحف غوغنهايم، حيث يمكنه عرض المخططات الجديدة لمدينتي حلب وحمص وأجزاء من سوريا». (٧)

الباب الثالث : تهديدات الجغرافيا السورية

سوريا بين عبء الجغرافيا وعبقرية المكان ، ووظيفة النظام الأسد في السياسة الدولية :

لعب النظام السوري، منذ بداية تشكله على يد الأسد الأب، دورا وظيفيا مهما في السياسة الدولية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، كان نتيجة طبيعية لموقع سورية الجغرافي الذي ساهم بتضخيم القوة التي يتمتع بها نظام مستقر، يحكم هذا البلد. لقد كانت سورية تقع، على الدوام، بين حدي عبء الجغرافيا وعبقرية المكان، ما أدى إلى وضع متأرجح في المكانة السياسية للنظام الحاكم في سورية، أي كانت طبيعته. وانطلاقا من فهم عميق لهذا الموقع الجيوسياسي، مارس النظام السوري صلفا غير معتاد منذ بداية الثورة السورية، وهو يدرك أن موقف القوى العالمية من عملية التغيير في سورية لن يكون على الشاكلة المصرية أو الليبية ولا اليمنية. (١٧) كانت ممارسات هذا النظام تشي بأنه مرتاح في استخدام فائض القوة لديه ضد طموحات الشعب، من دون خشية حقيقية من المحاسبة على ما يفعل، فبعد أربعة أشهر من الثورة، وسقوط أكثر من ألف شهيد، أبدت الولايات المتحدة الأميركية موقفا اعتبر الأشد لهجة حتى ذلك التاريخ، إذ قالت هيلاري كلينتون، في مؤتمر صحفي مشترك مع المفوضة الأوروبية، كاثرين أشتون، في ١٢ يوليو/تموز ٢٠١١ "الرئيس الأسد ليس شخصا لا يمكن الاستغناء عنه، ونحن ليس لدينا أي شيء على الإطلاق للاستثمار في بقائه في السلطة". (١٧)

جاء هذا التصريح في عقب جمعة "إرحل" التي صادفت يوم ١ يوليو/تموز ٢٠١١، والتي أكدت أغلب وكالات الأنباء أن عدد المتظاهرين فيها كان زهاء أربعة ملايين متظاهر، في أكثر من مائة نقطة تظاهر على امتداد الجغرافيا السورية. كان جليا منذ هذا التاريخ، أن "الثورة السورية قد أصبحت قوة لا تقاوم، اصطدمت بشيء لا يمكن تحريكه"، على حد تعبير فؤاد عجمي. يدرك المتفحص لكلام هيلاري كلينتون طبيعة الدور الوظيفي الذي كان يلعبه النظام السوري في السياسات الأميركية في المنطقة، في ظل علاقة شديدة التعقيد، تحكم الطرفين، ويبقى الثابت الأساسي فيها عدم تعريض أمن إسرائيل للخطر. هذا الدور الوظيفي هو نقطة الارتكاز التي استثمر فيها حافظ الأسد، منذ منتصف السبعينيات، بتدخله في الحرب الأهلية اللبنانية. ولا يغيب عن بالنا أن دخول الجيش السوري إلى لبنان كان بمباركة أميركية، وبمعارضة من الاتحاد السوفياتي



السابق، والذي يفترض أنه الحليف الاستراتيجي للنظام السوري وقتها. هذا الأساس التاريخي قد يلقي بعض الضوء على البعد الوظيفي للنظام السوري.

لقد أدرك بشار الأسد أن اهتمام المنظومة الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ينصب بالدرجة الأولى على أهمية ضبط السلاح الكيماوي، وليس على تحقيق أي عملية ديمقراطية في سورية، تؤدي إلى رحيله. لم يكن هذا الموقف خافياً على أحد، وكان أكثر من مسؤول أميركي يردد أن الولايات المتحدة لن تسمح بتسرب الأسلحة الكيماوية السورية إلى حزب الله، أو إلى الحركات الجهادية. كان واضحاً أن الولايات المتحدة تعيش أزمة أخلاقية، بسبب موقفها المقروء من تقديم دعم جدي للثورة السورية، لكن ضغوط أطراف دولية أخرى، ولا سيما بعض الدول العربية وتركيا وفرنسا والتي كان موقفها واضحاً بعدم إمكانية بقاء بشار الأسد في السلطة تحت أي مسمى، قد حرك الولايات المتحدة الأميركية، للبحث عن حلول أخرى للمعضلة السورية.

تجلت هذه الحلول في بيان جنيف في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢، وهو حل غير قابل للتطبيق، بسبب غموضه، وعدم وجود فرصة حقيقية لتغيير جدي في موازين القوى، يسمح بفرضه من جانب قوى الثورة السورية. أعقب صدور بيان جنيف تقدم جيد للمعارضة المسلحة على الأرض، سمح بسيطرتهم على مساحة كبيرة من الجغرافية السورية، تقدر بأكثر من نصف مساحة سورية، واستمر هذا التقدم يضطرد باتساع خلال عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣. وكانت كل الدلائل تشير، على الرغم من تعقد المشهد السوري ونمو الحركات المتطرفة، إلى إمكانية زحزحة مكان الأسد، وإلزامه باتباع حل سياسي ما. (١٧)

في هذه اللحظة الحرجة بالنسبة له، بدأ النظام السوري يقيس مستويات الصراع، وإمكانية الاستغناء عنه أميركياً بالدرجة الأولى. كان بشار الأسد قادراً على إعادة تجديد أوراق اعتماده لدى الإدارة الأميركية، ليس من باب مكافحة الإرهاب الذي لم يعد يقنع أحداً بل من باب استثمار الحساسية الإسرائيلية المتعلقة بالسلاح الكيماوي، فكانت عملية استخدام السلاح الكيماوي في غوطة دمشق في يوم ٢١ أغسطس/آب ٢٠١٣ هي العرض الذي قدمه الأسد، وتلقفه الأميركيون بشغف، فقد كانوا ينتظرون هذه اللحظة التي كان الجميع يدرك أنها ستأتي.

في مؤتمر هرتسليا للأمن، المنعقد في ١٤ مارس/آذار ٢٠١٣، صرح رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، الجنرال أفيف كوخافي: "الأسد ما زال يسيطر على السلاح الكيماوي في البلاد، لكنه يدرس تصعيد الحرب مع الثوار، ويقوم بتحضيرات متقدمة لاستخدام السلاح الكيماوي ضد الثوار". وأردف "الأسد لم يعط الإشارة بعد لاستخدامه". تناقلت هذا التصريح كل

وكالات الأنباء العربية والأجنبية. كان الجميع يعلم أن الأسد سيستخدم السلاح الكيماوي ضد شعبه، لكن الجميع تركه يستخدم هذا السلاح، ليفاوضه على تسليمه، والأسد فهم هذه المعادلة. وافق مباشرة على تسليم هذا السلاح، وبهذا تمت صفقة مع العالم أجمع، يضمن بموجبها أنه لا يمكن إطاحته في فترة التسليم التي تمتد تسعة أشهر، أي حتى منتصف عام ٢٠١٤، كما جاء في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية في ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣، والذي تبناه مجلس الأمن في القرار رقم ٢١١٨ الصادر عن مجلس الأمن في التاريخ نفسه. إذن، ارتكب الأسد جريمته، وضمن بقاءه في السلطة تسعة أشهر، وبقرار دولي، باعتباره أصبح شريكاً في عملية تسليم السلاح الكيماوي. في هذه الفترة، سيعمل نظامه على تغيير جوهر في موازين القوى، يضمن له تجديداً إضافياً وهو ما استطاع تحقيقه بإيجاد البيئة اللازمة لازدهار تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيكون محلاً لتفاوض مقبل بين الأسد والقوى العالمية. كانت جريمة استخدام السلاح الكيماوي مزدوجة، فهي، فضلاً عن وحشيتها والهمجية الكامنة وراء العقل المخطط لها، كانت جريمة من أجل بقاء فرد في السلطة، بمباركة من المنظومة الدولية. لم تكن أداة لكسر إرادة الثورة، أو لتحقيق الانتصار على العدو، وإجباره على الاستسلام، كما يحدث عادة في حالات استخدام السلاح الكيماوي، أو أسلحة الدمار الشامل، بل كانت مجرد استثمار بدماء السوريين ساهم العالم كله بأخذ الحصة المناسبة منه. ستبقى هذه الجريمة جرحاً غائراً في الوطنية السورية، وستبقى وصمة عار على جبين المنظومة الدولية. إنها السقوط الأخلاقي المرعب لعالم يدعي أنه متحضر. (١٧)

ما بعد حمص: مخاطر الحل الجغرافي

ليس لما ترمز إليه استعادة حمص بعد واحد في الصراع الجيوسياسي الدائر على المسرح السوري بعوامله المحلية والإقليمية والدولية. لا في حسابات النظام الذي استعادها. ولا في حسابات المعارضين الذين سموها عاصمة الثورة والمسلحين الذين خرجوا منها. ولا في حسابات اللاعبين الكبار المشاركين مباشرة أو بالواسطة في حرب دخلت عامها الرابع. النظام استعاد أجزاء منها بالقتال قبل عامين، بحيث قيل أن دخول بابا عمرو والخالدية هو بداية النهاية للحرب. واستعاد حمص القديمة بعد حصار طويل، ضمن صفقة برعاية إيران وروسيا والأمم المتحدة. لكن الصورة صادمة: مدينة مدمرة نزع أهلها إلى مناطق أخرى ودول الجوار.

والسؤال، بعد التوقف أمام الرمز، هو: هل يعود الأهل إلى حمص. كيف يعاد الأعمار بعد الخراب الكبير في العمران والنسيج الاجتماعي، وسط استمرار الحرب؟ وماذا بعد حمص؟ خطوط



تماس واقعية أم تجاوز كل الخطوط للحفاظ على وحدة سوريا أرضاً وشعباً؟ الجواب النظري واضح في خطاب النظام والمعارضين والقوى الاقليمية والدولية، وهو الحرص على وحدة سوريا. لكن الجواب الواقعي غامض ومقلق، وسط كثير من السيناريوهات الشائعة. ذلك أن المسألة ليست فقط ان حرب سوريا مستمرة بل أيضاً انها لم تعد حرب السوريين وحدهم. ولا فقط ان التسوية متعثرة وصعبة، والبعض يقول متعذرة، بل أيضاً انها لم تعد تسوية بين السوريين وحدهم. فالحرب بالجملة والتسويات بالتقسيط. وما يحدث هو العمل على سلسلة من المصالحات الموضوعية. وهي مصالحات يقول الرئيس بشار الأسد انها البديل من الحل العسكري، حيث يمكن، ويعرف انها في ظل الحل العسكري ومعه. ويرى المعارضون انها البديل من التسوية في حسابات النظام.

لكن أخطر ما حدث هو ان سوريا لم تعد سوريا التي عرفناها. والوقائع على الأرض واللعبة في الكواليس، تضع أمام الجميع معادلات قاسية: ليس هناك حل عسكري يعيد سوريا الى ما كانت عليه قبل ثلاث سنوات، وعلى مدى نصف قرن، سواء بالنسبة الى سيطرة النظام المطلقة في الداخل ودور سوريا كلاعب اقليمي في المنطقة. وليس هناك حل سياسي يأخذ سوريا الى ما يجب ان تصير اليه في خطاب الثورة، وهو النظام الديمقراطي البرلماني التعددي التداولي. فهل يفرض نفسه على الجميع الحل الجغرافي؟

الجواب مخيف. فأى حل جغرافي في سوريا يقود الى حلول جغرافية في لبنان ودول الجوار. والمفارقة مذهلة في كون سوريا حكماً وشعباً وعلى مدى قرن كامل أكثر البلدان العربية رفضاً لحدود سايكس - بيكو، وكون أحداثها تقود الى الخروج من تلك الحدود نحو التصغير بدل التكبير. وما بعد حمص هو الامتحان. (٦)

الغرب ودور الطائفة العلوية في تقسيم الجغرافيا السورية :

إن الدول الكبرى صاحبة اللعبة الكبرى على أرض سوريا اليوم لا تعتبر أن تقسيم سوريا خطأ أحمر، وليس احتمالاً معارضاً لمصالحها إذا انعدم السيناريو البديل المناسب. قد تقوم تلك الدول خلال مرحلة الصراع التي يعملون على مدها وشدها إلى متنهاها بوضع أساسات لكيانات جديدة في سوريا تمزقها إلى دويلات متنافرة متقاتلة وفاشلة سلفاً وتنشغل بنفسها وفيما بينها لعقود مقبلة.

القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ترى في سوريا مشكلتين كبيرتين متأصلتين بشكل طبيعي استبعدتا الحل السياسي للأزمة السورية منذ البداية وربما تدفعان بقوة باتجاه مشروع التقسيم:

أ - الغلبة السنية الساحقة على البنية الديمغرافية الطائفية في البلاد مما يجعل أي حل مشابه للعراق أو لبنان أمرا غير ممكن، والدول الكبرى لا تهتم كثيرا بالاختلاف بين سني علماني وسني حركي في سوريا، طالما أن هوية النظام ستصبح سنية وستنقلب عما كانت عليه أو بالأصح عما وضعوها هم عليه منذ عقود. لقد أعلنت القوى الدولية وعلى لسان مسؤولين روس عدة أنهم يعارضون قيام دولة سنية في سوريا تحت أي ظرف كان. من هذه التصريحات نستدل لماذا دعمت الدول الكبرى بشار الأسد وليس غيره في قيادة سوريا بعد موت أبيه. إنهم لم يكونوا ليقبلوا بزعيم سني علماني، ولو جاءوا بزعيم علوي غير بشار الأسد لانفضح مخططهم. لذلك تم تصوير المسألة على أنها توريث للحكم لا غير، وسيناريو التوريث أصلا كان يعد له في أغلب الجمهوريات العربية بشكل واضح ومفصوح.

ب - سوريا قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من دون مساعدات ودون معونات أجنبية، إذا ما توافرت فيها القيادات القوية الرشيدة والمخلصة. وبالتالي فإن الضغوط الدولية ذات الطابع الاقتصادي من أجل مآرب سياسية داخلية وخارجية لن تنفع معها شيئا. دولة سنية ذات سيادة ولا يمكن التحكم بها في منطقة الشرق الأوسط هي من أشد الأخطار على النظام الدولي. لذلك كان القرار تدميرها اقتصاديا واجتماعيا ورهنها بالخارج عن طريق إعادة البناء أو تقسيمها من خلال إعادة هيكلة البنية الديمغرافية للبلاد. وهذا ما يتم تمريره من خلال فرض حلول على الشعب السوري بعد إرهاقه بالحرب والتجويع والتشريد. صحيح أن إنشاء كيانات جديدة داخل سوريا يحتاج إلى الكثير من المقومات التي ما تزال مفقودة، لكنها في النهاية غير مستحيلة كفرض أمر واقع بعد سنوات من الحصار والقتل والتجويع، وخصوصا عندما تتوفر رعاية إقليمية ودولية لهذه الكيانات الجديدة يمكن أن تضمن مستقبلها وبقائها. توجد الكثير من الدول في منطقتنا تفتقد أدنى مقومات الدولة ومع ذلك تم خلقها ودعمها ورعايتها. لا يمكن أن نعرف مدى خطورة سيناريو التقسيم إلا عندما ندرك أهمية وحجم عوامل الجذب الداخلية الداعمة له، حيث إنه توجد أجزاء من المكونات العرقية والدينية في سوريا لديها قابلية لفكرة التقسيم، إن لم تكن تسعى إليه أساسا جهارا نهارا.

إن ما يدفع النظام في سوريا اليوم وبدعم من القوى الكبرى ومن خلال الأدوات الإقليمية المعروفة مثل إيران وحزب الله باتجاه التقسيم هو كونه الخيار الأخير بين يديه، والقبول به من باب سياسة فرض الأمر الواقع، ويتخذ من مدينة حمص مركزا لهذا المشروع. ومعلوم أن اختيار مدينة حمص له دلالات عقيدية وأيضاً استراتيجية. فحمص بالنسبة للعلويين هي العاصمة وما حولها هو الحمى الذي يمتد إلى الساحل وجزء من حماه وأيضاً من إدلب. والدلالة الاستراتيجية هي أن حمص تقع في وسط البلاد وهي منطقة مفتوحة على كافة الجهات وبالسيطرة عليها تتقطع أوصال البلاد. لذلك فإن إجهاض مشروع تقسيم سوريا يكون على أعتاب من مدينة حمص، وذلك من خلال دعمها وفك الحصار عنها، ونقل السيادة عليها من أيدي النظام إلى أيدي الجيش الحر أو أيدي أهلها وليس أيدي الدخلاء عليها.

الخوف من التوسع الإقليمي السني المحتمل :

لكن في مقابل خطر التقسيم، يلوح شبح التوسع المحتمل والممكن جداً لسوريا على المدى المتوسط. فالحدود بين دول المنطقة حدود مصطنعة، وعوامل ما قبل الدولة المدنية الحديثة مثل القبلية والعصبية واللغة والأيدولوجيا موجودة وبقوة في منطقتنا. إضافة إلى أن سوريا بشكلها الحالي هي الجزء الأكبر من الكيان التاريخي الذي كان يسمى بلاد الشام أو سوريا الكبرى لاحقاً. إضافة إلى أن أحزاب وتيارات الدولة المقترية أي «السورنة» في سوريا مثلاً ضعيفة جداً مقارنة بالتيارات التي تؤمن سواء بالوحدة العربية أو بالدولة الإسلامية، وهذه كلها عوامل بالنهاية تزيد من فرص التوسع مستقبلاً. ثم إن أقوى التيارات الثورية الجهادية في سوريا اليوم لا يعترفون بالحدود المقترية للدول في منطقتنا. لأنهم أصحاب مشروع يعتمد على الأيدولوجيا وليس على إطار الدولة بمفهومها الحديث.

اتفاقية سايكس بيكو في خطر :

إن اتفاقية سايكس بيكو في خطر بعد زوال هذا النظام، وهنا نعرف تماماً أن المهمة الوظيفية الأساسية الموكلة للنظام السوري طيلة هذه العقود لم تكن حماية إسرائيل فقط، بل حماية «سايكس بيكو». هذه الهواجس عبرت عنها صاحبة مشروع الشرق الأوسط الجديد كونداليزا رايس قبل أشهر، حيث قالت إن الأزمة السورية تهدد النظام الإقليمي برمته، وأنا أقول بل إنها تهدد النظام الدولي خصوصاً عندما نعلم أن أوتاد النظام العالمي ضاربة في أعماق منطقتنا بقوة.. وكما أن هناك عوامل داخلية تدفع للتقسيم فإن هناك عوامل إقليمية خارجية جاذبة تدفع إلى التوسع شرقاً باتجاه العراق وغرباً باتجاه لبنان. لقد أورد الكاتب الأمريكي مارك

كاتز في عام ٢٠٠٥ تفسيراً عن الدعم الروسي للنظام السوري، حيث قال «إن تخوف الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل من أن تتم الإطاحة بنظام بشار الأسد من قبل جماعات إسلامية أصولية دفع كلتا الدولتين باتجاه تأييد موسكو في دعم بشار الأسد وتقويته». والجماعات الإسلامية الأصولية حسب مفهومهم هم أهل السنة. هذا الكلام كان في عام ٢٠٠٥، فكيف الحال في هذا الوقت وقد ظهرت فعلا الأطياف السنية المختلفة التي تجعل جميع دول العالم في ترقب وحذر.

إن الهدف الأساسي في سوريا اليوم لدى كل الأطراف هو إطالة الصراع إلى أمده الأقصى دون مبالاة بالدماء والأشلاء والدمار، فميزانهم لا يعترف بهذه البضاعة. ميزانهم هو ميزان المصالح القومية التي دونها كل شيء.

إن الصراع بين قوى التقسيم وقوى التوسع في سوريا سيستمر إلى وقت طويل، لكن العاقبة هي لقوى التوسع ليس لأنها الأقوى، بل لأنها هي الأصيلة في منطقتنا، فالحدود مصطنعة والتاريخ يشهد أن هذه البلاد هي بلاد الشام، أما سوريا فهي إقليمها الأكبر. (١٣)

العلويون والغرب:

نقلت صحيفة لبنانية مقربة من النظام السوري في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣ عن مسؤول سوري قوله أمام مسؤول في منظمة تابعة للأمم المتحدة "إننا سنستمر بشار الأسد أو من دونه، فالمهم بالنسبة لنا أن تبقى الدولة أي النظام وأن لا يتغير موقعها الإقليمي". (١٤)

طبعا هذا المسؤول السوري "علوي" وهو ما قصده بضمير "لنا"، و"الدولة" التي اختصرها بمصطلح "النظام" تعني عنده "حكم الطائفة العلوية" التي يحتل فيها هذا المسؤول السوري مركزا وظيفيا حصل عليه لأنه علوي وموال لحكم آل الأسد العلويين. (١٤)

أن الولايات المتحدة الأميركية قد وضعت منذ أول مؤتمر لأصدقاء سوريا في تونس، خارطة طريق ثبتتها لاحقا في اجتماع جنيف والمؤتمرات اللاحقة لأصدقاء سوريا (بتفويض وتأييد من المعارضة) تنص في جوهرها على الحل السياسي المطروح حاليا وفق جنيف ٢، وهو حل يسعى في جوهره للحفاظ على "النظام العلوي" بالحفاظ على أجهزته الأمنية والعسكرية الطائفية العلوية بامتياز، ليتم إصلاحها تدريجيا "حفاظا على بنى الدولة" كما يروجون.

حيث توافق عمليا أنصار جنيف ٢ مع هذا المسؤول السوري في اختصار الدولة بالنظام، والنظام بسيطرة الطائفة العلوية، وهو تفسير يتفق عليه الأميركيون والأوروبيون والروس والإيرانيون، والخلاف الوحيد بين طرفي المعادلة منهم يكمن في "دور لرئيس النظام" خلال

المفاوضات ومن ثم المرحلة الانتقالية وهو ما انحاز فيه الموقف الأمريكي أخيرا وبشكل كبير إلى الموقف الروسي ليصبح رئيس النظام في جنيف ٢ مفاوضا على "دوره المستقبلي"، في نكتة سياسية جديدة تضاف للنكت الدولية الأميركية خاصة نكتة "الأسلحة غير الفتاكة"، فجنيف ٢ يعترف بالنظام الحالي باعتباره شريكا كاملا وقويا دون كلام عن عدالة أو تسليم حقيقي للسلطة. طبعا لكي يقبل الثوار بهذا الحل كان لابد من ممارسة الضغوط العسكرية عليهم وهو ما تمت ترجمته بإطلاق يد النظام السوري لقمع الثورة بكل وسيلة ممكنة، بدءا بغطاء ناري لا ينضب، مروراً باستخدام الصواريخ الباليستية والكيميائية والطيران، ونبع لا ينضب من السلاح والذخائر، وصولاً إلى غض البصر عن إدخاله المرتزقة من لبنان والعراق وإيران وتركه يستخدم التجيش الطائفي.

وفي مقابل كل ذلك مارست دول جنيف ٢ ضغوطا هائلة لمنع وصول السلاح والذخائر إلى الثوار من بعض الدول العربية التي قررت تسليحهم منذ عام ونيف. واستخدمت المماطلات وطلبات التريث من طرف القوى الغربية في البداية تحت ذرائع "وحدة وتمثيل المعارضة"، حيث لم تكن جبهة النصرة موجودة، لكنها تحولت إلى المبرر المفضل لاحقا مع أنها لا تشكل أكثر من ٥% من تشكيلات الجيش الحر والكتائب الإسلامية المعتدلة.

وبعد الدخول الإيراني الطائفي المعلن عبر معركة القصير (بعد أن كان غير معلن) وعبر أدواته في لبنان والعراق، تحركت الدول العربية المتضررة من المشروع الإيراني التوسعي لتسليح الثورة متجاوزة الضغط الأمريكي، وهنا كان لا بد من مناورات سياسية غربية توجي علنا بأن الغرب (الأميركيون والأوروبيون) يريدون أو يقومون بتسليح الثوار بينما يقومون سرا بعرقلة التسليح عبر سلسلة من المؤتمرات ظاهرها التسليح وباطنها عرقلة التسليح، عسى أن يستطيع النظام سحق الثورة أو دفعها إلى مائدة مفاوضات استسلامية.

لم يسبق أن تحول نظام دكتاتوري إراديا إلى نظام ديمقراطي، لا فورا ولا تدريجيا، وهو ما يدركه هذا المسؤول السوري العلوي، لكنه يقول للغرب إنهم سيقاثلون خلف الدكتاتور الطائفي حتى إذا أحسوا بالخسارة فعندها فقط هم مستعدون لعقد صفقة مع الغرب لإبعاد الدكتاتور مع الإبقاء على "نظام حكم الطائفة"، وهو ما يرحب به هذا الغرب "الصديق لسوريا".

في الحقيقة هذه هي الرسالة الأسوأ الذي يرسلها من لا يملك أي "الغرب" لمن لا يستحق أي "أنصار النظام من الطائفة العلوية" المنغمسين بمعظمهم في تأييد فعلي عسكري أو سياسي للدكتاتور.

هذه الرسالة الغربية فحواها أنهم يفضلون نظاما أقليا طائفيا علويا يستعين بكل الأقليات الأخرى على نظام سني علماني معتدل حتى لو كان على الطريقة التركية، فالمسلم العلماني الصالح في رأيهم هو "غير المتدين بتاتا" ويفضل أن يكون "معاديا" لكل ما يتعلق بالإسلام السني من ثقافة وتاريخ ومظاهر تدين، ومثل هؤلاء مجموعات هامشية لدى الأكثرية السنية ولا فرصة لها في الوصول عبر صندوق الانتخابات.

ومن هنا يأتي هذا التفضيل الغربي لحكم الأقلية ولو بديكور ديمقراطي مع ترك القوة الضاربة العسكرية والأمنية بيد الأقلية، وربما من أوضح النتائج لهذا الانحياز السياسي والفكري لمراكز القرار والبحوث الغربية هو العراق الذي تم تقديمه هدية لإيران حيث تركت ترسخ مشروعها التوسعي في المنطقة بينما تعاملت مراكز القرار الغربية باستعلاء مع حلفائها وخاصة في الخليج العربي.

وما يجري في سوريا اليوم ما هو إلا امتداد لهذه السياسة حيث تركت إيران لتقدم الدعم بكل المستويات للنظام الطائفي السوري حتى لو سقطت سوريا كلها بيد هذا المشروع الإيراني الذي يهدد بتفجير كل المنطقة، وكل ذلك من أجل استمرار حكم الطائفة العلوية لسوريا الذي بدأ منذ نصف قرن وتقاطع عنده أقدر ما أنتجته السياسة الدولية الأميركية والأوروبية وسياسة الروس (وقبلهم السوفييت) وإيران وإسرائيل.

نظام الأقلية هذا الذي قدم لإسرائيل أفضل شروط احتلال للجولان وهو ما لم تحصل عليه في أي قطعة قامت عليها دولتها، كما قدم أكبر هداياها لها بسحق الثورة الفلسطينية، والأهم من كل ذلك قام هذا النظام بإخراج التجربة السورية من التاريخ وهي التجربة التي كان ينظر إليها - على عثراتها- باعتبارها نموذجا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا حرا ديمقراطيا وإسلاميا تنويريا، قبل استيلاء الأقلية على السلطة بانقلاب عسكري تحت ستار حزب البعث عام ١٩٦٣.

أما الدليل الأخير على تواطؤ الغرب وتفضيله لحكم الطائفة العلوية فيكمين في رفضه توجيه الرسالة الوحيدة المؤثرة للطائفة العلوية الحاكمة، والتي تقول عليكم القبول بسوريا الجديدة التي ستعودون فيها مواطنين عاديين، بعد أن تفقدوا امتيازاتكم ولو تدريجيا بدلا من استئصال جذري لهذه السيطرة على أجهزة الدولة، وهو أمر منوط فقط بمساهمتهم في هذا التغيير أو مقاومته، وهي فرصة تفلت من أيديهم يوما بعد يوم.

الرسالة التي لم تصل من الغرب إلى العلويين الذين يقفون مع النظام أن لا مفر من العدالة ولن ينجو كل من أجرم حتى لو اختبأ خلف قوى الأرض مجتمعة، الرسالة التي لم تصل لهم أن



الإصرار على خيار الدولة العلوية سيشكل البداية الحقيقية للحرب الأهلية التي ستسحق الطائفة وليس النظام فقط، فالحرب الطائفية حتى اللحظة هي من طرف واحد فقط، وهو النظام عبر ممارساته وأساليبه ومجازره ذات الطابع الطائفي، وفي كل تعاطيه مع الثورة المناهضة لحكمه، أما الطرف الآخر أي الثوار فلا يردون بالمثل مع أن الإمكانية متاحة.

رسالة خاطئة أخرى يرسلها الغرب هي مؤتمر جنيف ٢ بجدول أعماله الحالي وكل السياسات الدولية التي ترافقه والإصرار فقط على ما سمي "الحل السياسي ورفض تسليح المعارضة"، وهو ما سيعني معاناة أكثر للسوريين الثائرين لكن كل ذلك لن يغير النتيجة، بل إن ما سيزداد سوءا هو ما ستدفعه الطائفة العلوية من ثمن. ففي النهاية ليس أمام العلويين إلا خياران: أولهما تسليم السلطة والامتيازات والعودة مواطنين عاديين بالتزامن مع بسط لـ"العدالة الرحيمة" التي قد تتجاوز الجرائم الصغيرة. وهو خيار متاح فقط إن ساهمت الطائفة في التغيير قبل فوات الأوان. (١٤)

أما الخيار الثاني الصعب فهو استئصال جذري وسريع ومباشر لسيطرة الطائفة (وليس للطائفة) على الدولة بكل تفاصيلها مترافقا بعدالة كاملة ستحاسب الكثيرين عن كل جريمة ارتكبت، فالطائفة والعالم لا بد أن يعيا أن تقسيم سوريا تحت أي مسمى سياسي (كالفدرالية) والهروب من العدالة هي خطوط حمراء للحرب ولو استمرت أعواما وستخسر الطائفة نتيجتها ولعقود وربما قرون، ودونها أيضا تفجير كل المنطقة. (١٤)

الجغرافيا العربية ، واهتزاز المعادلات الإقليمية في مصلحة من ؟:

هناك اعتقاد يصل إلى حد اليقين، يشارك فيه ليس أعداء النظام السوري ومعارضوه فقط، وإنما أصدقاؤه ومؤيدوه أيضا، بأن هذا النظام ما كان بإمكانه الصمود لأكثر من عام واحد، وربما أقل، لولا المساندة الخارجية، العسكرية والأمنية والسياسية، التي بقي يتلقاها من إيران وأتباعها وميليشياتهم، ومن روسيا ومن عراق نوري المالكي الذي بعد اتهامه بشار الأسد بأنه وراء الإرهاب الذي ضرب أهدافا رئيسة ومباني وزارات سيادية في بغداد، ما لبث أن تراجع بسرعة وأصبح مثله حسن نصر الله يديره قائد فيلق القدس قاسم سليمان. وحقيقة، إنه بقي يديره حتى اللحظة الأخيرة، بل وربما حتى الآن.

كل أهل الكرة الأرضية، وليس أهل هذه المنطقة فقط، كانوا سمعوا من حسن نصر الله ومن أكبر مساعديه وأعوانه، أنه لولا التحاق «حزب الله» للقتال ضد ثورة الشعب السوري لما كان نظام بشار الأسد قد تمكن من الصمود ليس لشهرين أو ليومين، وإنما لدقيقتين فقط. وبالطبع،

فقد ثبت أن هذا تبجح أكثر من اللزوم، فبقاء هذا النظام ربما شارك فيه هذا الحزب، لكن بقاءه وقفت وراءه عوامل كثيرة بعضها ضمن الجغرافيا العربية، وأكثرها خارج إطار هذه المنطقة.

وهكذا، ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة السورية المسلحة، وحيث نصح المرشد الإيراني علي خامنئي بشار الأسد بمعالجة الأمر بالقوة والقمع وبالابتعاد عن التسامح الذي إن هو استخدمه واستخدم ما يسمى الأمن الناعم، فإن نظامه زائل لا محالة، فإن «المستشارين» الإيرانيين قد وصلوا إلى دمشق منذ انتفاضة درعا المعروفة وأنهم من أدار غرفة العمليات العسكرية، وأن القوات الإيرانية هي التي تسلمت مقاليد الأمور على الجبهات القتالية، والدليل هو صفقات تبادل الأسرى التي أبرمتها إيران مع الجيش الحر والمعارضة السورية.

وبالطبع، فإن الكل يعرف أنه لولا الأموال الإيرانية التي بقيت تتدفق، وعلى حساب لقمة عيش الإيرانيين وكتب وأقلام أطفالهم، على الموازنة العسكرية السورية، فإن نظام بشار الأسد كان سيرفع يديه خلال شهور قليلة، وأنه كان سيتخلى عن المعاندة والمكابرة ويلجأ، إن ليس إلى التنحي الكيفي، فإلى المغادرة المشروطة التي تضمن له ولعائلته وإلى «المتورطين» من أبناء الخؤولة والعمومة معه في ذبح أبناء الشعب السوري حتى أعناقهم.

وأيضاً، فإن المفترض أن كل المعنيين بهذا الصراع الدموي، إن بصورة مباشرة أو غير مباشرة، قد سمعوا تصريحات الولي الفقيه التي كررها أكثر من مرة، والتي قال فيها: «إن دفاعنا عن دمشق هو دفاع عن إيران». وبالطبع، فإن رئيس الوزراء العراقي الذي تمت تنحيته قبل أيام وبالقوة قد بادر هو بدوره إلى الدفاع عن طهران.. وليس عن بغداد، بمليارات الدولارات من أموال العراقيين وبألوف الأطنان من الأسلحة وبعشرات الكتائب من الميليشيات المنتفخة بالأحقاد الطائفية والمذهبية التاريخية وبتفتح أجواء إحدى أهم الدول العربية، التي هي العراق، الجسور الجوية الإيرانية التي لا تزال تنقل الجيوش والأعتدة التي أبقت بشار الأسد «صامدا» حتى هذه اللحظة.

إن هذا بالنسبة لإيران، الذي هو غيظ من فيض، لهما بالنسبة لروسيا فإنها، في إطار اشتباكها على النفوذ الدولي مع الولايات المتحدة، قد رمت بكل ثقلها، سياسياً وعسكرياً، إلى جانب نظام بشار الأسد الذي كانت ولا تزال تعتبره ورقتها الوحيدة في الشرق الأوسط التي تستطيع لعبها على طاولة المساومات الدولية، وهنا فإن المفترض أنه لا حاجة لإثبات أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف كان ولا يزال جنرال الدبلوماسية السورية، وأن السيد وليد المعلم الذي من المتوقع إحالته على «المعاش»، ولكن برتبة نائب للرئيس، خلال الأيام القليلة

المقبلة لم يكن في حقيقة الأمر إلا «شاهد ما شافش حاجة» وكدمية من دمي مسرح العرائس السوري!!

والآن، وقد اختطفت الأزمة الأوكرانية الملتبها جلى الاهتمام الروسي من الأزمة السورية على اعتبار أن أوكرانيا باتت تشكى الجبهة المتقدمة بالنسبة لمناطحة فلاديمير وبيادق حكمه، وفي مقدمتهم سيرغي لافروف، للولايات المتحدة وللغرب الأوروبي، وعلى اعتبار أن خروج هذه الدولة، التي كانت ذات يوم أحد الأركان الرئيسة في منظومة الاتحاد السوفياتي «العظيم»!، من دائرة روسيا الاتحادية سيدشجع دولاً أخرى على التمرد على إمبراطورية هذا الرئيس الروسي الذي يسعى لاستعادة أمجاد القيصرية الروس، فلن هناك تقديرات مستندة إلى تجارب الماضي بأن بشار الأسد إن لن يفقد داعماً رئيساً فإنه سيفقد حتماً جزءاً رئيساً من هذا الدعم الذي كان شكل أحد عوامل بقائه الفعلية والحقيقية.

وكذلك أيضاً فلن قد إيران المتوقع للجزء الأكبر من أوراقها الرئيسة في المعادلة العراقية الداخلية بعد فقد «بيدقها» الرئيس في العراق لمصلحة رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي ولمصلحة معادلة وطنية جديدة من المفترض أن تحد من التدخل في الشؤون السورية لأن الاستمرار بلعب هذا الدور التخريبي سيكون بمثابة حماقة سياسية سيدفع ثمنها العراقيون في فترة قريبة.

إن المفترض أن رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي، الذي حظي بتأييد غير مسبوق داخليا وعربيا ودوليا، يعرف أن انحياز نوري المالكي انحيازاً أعمى للمشروع الإيراني للمنطقة وإن زج العراق مالياً وعسكرياً وسياسياً في الأزمة الداخلية السورية، هو ما تسبب بالإضافة لتصرفات داخلية جنونية في كل هذه المصائب التي حلت ببلاد الرافدين، وما جعل السنة العرب يشعرون بأنهم أصبحوا غرباء في وطنهم بعد أن جرى تهمة عليهم وعلى أساس طائفي، وبحيث اضطرب بعضهم اضطراباً للاستعانة بـ«داعش» التي لا جدال في أنها منظمة إرهابية.

إن المفترض أن حيدر العبادي يدرك حتى قبل أن يأتي إلى الحكم ومواقع المسؤولية، أن نوري المالكي قد ارتكب حماقة سياسية جعلت نهايته هي هذه النهاية البائسة عندما وضع كل مقدرات العراق تحت تصرف نظام أوغل بعيداً في قتل شعبه وفي تدمير بلده وعندما بتصرفاته وبالسياسة التي اتبعها تجاه الأزمة السورية جعل هذه الأزمة تنتقل إلى العراق، ثم إن المؤكد أن رئيس الوزراء العراقي الجديد يدرك ويعرف تمام المعرفة، أن المعادلة العراقية الداخلية ستبقى تعاني من هذا الاهتزاز المرعب إذا لم يبادر وبسرعة لتغيير اتجاه السفينة السياسية العراقية ويوقف ونهاياً أي

تدخل في الشأن السوري، وإن من خلال المظلة الإيرانية.. ولذلك وبناء على كل ما سلف ذكره، فإن الواضح أن بقاء نظام بشار الأسد بات مستحيلا وأن نفوذ «حزب الله» حتى في لبنان لن يكون على ما كان عليه منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الآن ف«زمن أول حط»، ولقد بدأ العد العكسي فعلا ولذلك فإنه على أي معني هذه الأزمة أن يحدد مواقفه منذ الآن وبسرعة!! وهكذا، ومرة أخرى، فإن المؤكد أنه عندما يخسر نظام الأسد المعادلة الإقليمية والدولية لحساب معادلة جديدة ولو بالحدود الدنيا، فإن المفترض أن يدرك أن نهايته ونهاية نظامه باتت قريبة، وأن عليه أن يسارع للتخلي عن كل هذا العناد الأرعن، وأن يبحث جديا عن حلا يجعل مصيره كمصير رفيق دربه معمر القذافي. (١٦)

الباب الرابع : تحالفات تعيد تشكيل خرائط المنطقة

في مرحلة الربيع العربي كان الشرق الأوسط منقسما بشأن الثورات والموقف منها، والعلاقة الجدلية مع القوى العالمية وبعض القوى الإقليمية خصوصا إسرائيل وإيران. كما كان للتنازع بين التيارات الدينية والقوى الفكرية الأخرى (الليبرالية، واليسارية..) نصيب كبير من تفاعلات واستقطابات تلك المرحلة.

بعض تلك القضايا لا تزال محل خلاف وتنازع، مثل العمل على استكمال الربيع العربي وإنجاحه، مقابل السعي إلى القضاء عليه تماما. وهو تنازع أكثر حضورا ووضوحا في النطاق الداخلي، بينما التجاذبات الإقليمية حوله فقدت كثيرا من زخمها. أما حركة التفاعلات الإقليمية فتشهد مدخلات مختلفة، بعضها جديد مستحدث وبعضها قديم مستعاد.

الإسلاميون والسلطة

تحول ما كان يعرف بالإسلام السياسي من الاكتفاء بلعب دور محدود في الحياة السياسية، إلى نزوع نحو الحكم والسلطة، بل والوصول إليها فعليا. وأدى ذلك إلى ردود فعل رافضة في الدول التي لم يطلها الربيع العربي، فضلا بالطبع عن القوى والنظم القديمة التي لطّيح بها في دول الربيع العربي.

وفي المقابل لوحظ وجود دعم ومساندة من أطراف داخلية وإقليمية لذلك التوجه الإسلامي نحو السلطة، فتحول الأمر إلى استقطاب حاد بين تأييد ورفض ذلك الإسلام السياسي، أو بالأحرى "السلطة الإسلامية".



وسيستمر هذا الاستقطاب لفترة قد تمتد لعدة سنوات مقبلة في ظل عدم قدرة القوى الإسلامية والأطراف الداعمة لها على فرض هيمنتها وإحكام السيطرة على السلطة والحكم. وفي الوقت ذاته عجز القوى الراضية لها عن القضاء عليها أو ضمان عدم وصولها للسلطة مجدداً. ويزيد الصراع تعقيدا وصعوبة، انتقاله من مربع السياسة والآليات السلمية، إلى العنف واستخدام القوة المسلحة. والنتيجة أن التنازع الإقليمي حول الإسلاميين (السلطويين تحديداً) أصبح يتلحف برداء الأمن الوطني ويتمثل مقوماته وتهديداته. وبغض النظر عن صحة أو خطأ ذلك الالتباس، فالحاصل أن حملة الخلط المتعمد بين قوى الإسلام السياسي وجماعات العنف قد تطورت من إعلامية إلى سياسية ثم أمنية. فصار الإخوان، مثلاً، بل ومن ناصرهم، صنوا للعنف والإرهاب في سياسات القوى والدول الراضية لأي سلطة ذات مرجعية إسلامية. وبينما جوهر الصراع هو الإسلاميون والحكم، بات مظهره مواجهة بين الاستقرار والأمن مقابل العنف والإرهاب.

الاصطفاف الإقليمي

طوال السنوات بل العقود التي سبقت الربيع العربي، استقرت الموازين الإقليمية بشكل شبه ثابت بين مجموعتين أساسيتين متناقضتين، وثالثة تتحرك بينهما: المجموعة الأولى تضم مصر والأردن ودول الخليج والجزائر والمغرب وتونس، وتضم الثانية إيران وسوريا والعراق والسودان وليبيا، وبينهما دول وأطراف لها مواقف متحركة مثل لبنان واليمن وحركة حماس وتركيا.

التوازن بين هذه المجموعات اختل مع الربيع العربي، ولم تح الفرصة لبلورة وضع إقليمي جديد قبل أن ينتكس ذلك الربيع، وتظهر حالة اصطفاف جديدة في الإقليم مع بعض الاختلافات في تركيبة كل مجموعة، وفي ديناميكية وحدة التنافس.

في نطاق التركيبة يمكن ملاحظة خروج قطر من المجموعة الأولى وكذلك تونس، بينما انضمت تركيا وليبيا إلى دول المجموعة الثانية. كما أصبح التوافق داخل كل مجموعة جزئياً وأحياناً مرحلياً، والمثال الأوضح على ذلك هو التوافق السعودي المصري، الذي استعيد بعد ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ لكنه عاد جزئياً.

فالاتفاق حول الوضع الداخلي في مصر وعلى العمل ضد الإسلاميين وداعميهم، لم يعطى دون تباعد المواقف بشأن العراق ومستجداته، بل إن المساعدات الاقتصادية السعودية لمصرتبدو في اللحظة الراهنة محل مراجعة، متأثرة بالموقف المصري من الوضع العراقي.



وإذا كان هذا هو حال العلاقات البينية داخل المعسكر الواحد، فإن الصورة تبدو أوضح كثيرا بين المعسكرين المتقابلين. فالتوافق الضمني على تثبيت مناطق النفوذ انتهى تلقائيا مع هبوب رياح الربيع العربي، ولا تزال تلك الرياح تعصف بما تبقى من دول ذلك الربيع وتصل أصداؤها إلى دول أخرى مثل العراق والسودان فضلا عن اليمن التي يتغير منحى التوتر الداخلي فيها صعودا وهبوطا وفق اعتبارات وعوامل إقليمية أكثر منها داخلية.

ومن السهولة بمكان العثور على قاسم مشترك في تلك الحزمة من التفاعلات المتضاربة والمتقاربة، وهو العامل الإيراني، فطهران حاضرة في كل تلك الاصطفافات سواء بشكل مباشر كطرف فاعل أصيل كما في العراق واليمن وسوريا ولبنان، أو بشكل غير مباشر كطرف مستهدف أو منافس إقليمي كما في حسابات العلاقات السعودية المصرية، والقطرية السعودية، والعراقية العربية بشكل عام.

هناك، إذن، ثلاثة مستويات للتنافس والتصارع الإقليمي: المستوى الأول بين مجموعات كلية متوافقة في العموم، وقد اختلفت تركيبتها عما كانت عليه قبل الربيع العربي. وهذا المستوى هو الأقل تماسكا بفعل التباينات الداخلية وتسارع المتغيرات الحاكمة لمواقف أعضائها.

المستوى الثاني هو التنافس والتنازع داخل كل مجموعة سواء على قيادة المجموعة أو بسبب خلافات ثنائية مباشرة، وهو ما يتجسد بجلاء في التوتر القطري السعودي، الذي تفجر بسبب الموقف من الوضع في مصر، غير أن أبعاده أوسع نطاقا. فتعود في جذورها إلى الملف السوري، وقبله العلاقة مع إيران، وخلف كل ذلك التنازع على قيادة التحركات الخليجية في المنطقة.

المستوى الثالث هو التنافس الفردي الحر، غير المقيد بروابط أو ارتباطات مع أطراف إقليمية أخرى. وإن كان يؤدي بذاته إما إلى ارتباطات أو إلى خلافات مع الدول المعنية. مثال ذلك، التحركات المصرية في الجوار الحيوي المباشر كما بالنسبة لليبيا أو جنوب السودان، إذ تنطلق القاهرة في هذين الملفين من حسابات أمنية وسياسية فردية تماما، في حين تتقاطع تحركاتها مع مواقف أطراف أخرى سلبا أحيانا وإيجابا أحيانا أخرى.

وينطبق النمط ذاته على المواقف الأردنية من الملف العراقي وتطوراته المتلاحقة. وأخيرا حسابات تركيا بالنسبة لما قد تؤول إليه أوضاع العراق وتحديدا ما يتعلق منها بمصير كردستان. في كل تلك الحالات المنطلق قطري بالأساس لكن التداعيات والتقاطعات إقليمية.

الجهادية العائدة



رغم أن ظاهرة الجهاد الإسلامي لم تختف يوما من العالم، إلا أنها في الأشهر الأخيرة عادت لتتركز في الشرق الأوسط داخل أكثر من بؤرة، من مالي غربا بليليا وسيناء وسوريا إلى العراق شرقا، والجديد ليس الانتشار الأفقي بامتداد المنطقة وحسب، لكن أيضا التزايد الكمي في أعداد الجهاديين والتنوع الكيفي في انتماءاتهم.

فبالآلاف منهم ينحدرون من أصول وجنسيات أوروبية وغربية، ويترافق مع تلك الظاهرة تصاعد انتشار السلاح في المنطقة. وبعد أن كان تهريب الأسلحة عبر ليبيا ومن داخلها إلى الدول المجاورة أمرا معروفا ومسكوتا عنه، أصبح هاجسا إقليميا مع توافر الأيدي التي يمكنها استخدام تلك الأسلحة.

والنتيجة أن العنف المسلح العابر للحدود صار يمثل محورا أساسيا في الاصطفاف الإقليمي، وذلك حسب موقف كل دولة، ليس إزاء الظاهرة بحد ذاتها، وإنما إزاء الأهداف والأغراض التي تستهدفها.

فاستخدام العنف في سيناء أو مناطق مصرية أخرى "إرهاب" ينبغي القضاء عليه، أما ما تشهده بعض المناطق العراقية من قتل على الهوية أو تهجير لمجموعات سكانية بعينها أو الاستيلاء على مؤسسات بالقوة، ثورة ضد حكومة المالكي (الطائفية). وهكذا تغلب النسبية والسببية على التقييمات الإقليمية، وبالتالي الاصطفاف وراء أو في مواجهة تلك الظاهرة.

وتجسد الحالة السورية نموذجا لتلك الالتباسات في التوصيف والتعريف، إذ تشهد ساحة القتال ضد النظام السوري أطيافا متدرجة في استخدام العنف من جماعات مسلحة بعضها لا يحمل الطابع الإسلامي بالمرّة، مثل فصائل الجيش السوري الحر، إلى جماعات تكفيرية جهادية مثل داعش والنصرة، وبينهما درجات متفاوتة في التشدد وأيضا في التسلح والتمسك بالمرجعية الإسلامية في قتال الأسد.

وبالقدر ذاته من الالتباس جاءت مواقف دول المنطقة إزاء دعم أو تأييد أو غض الطرف عن تلك الجماعات. ورفض بعضها ومساندة البعض الآخر دون وضوح معايير الرفض أو التأييد. بل إن بعض الدول غيرت مواقفها تجاه ذات المجموعات المسلحة بين فترة وأخرى، كما جرى استخدام بعض تلك الجماعات المقاتلة للأسد كأدوات للنفوذ والحضور في الملف السوري لتأمين دور لهذه الدولة أو تلك في ترتيبات مستقبل سوريا، وتفرغ عن ذلك حالة من التنافس بين الدول الداعمة للثورة السورية حول تمويل وتسليح تلك الجماعات لتحقيق هدف السيطرة وتعظيم الدور أكثر مما هو يهدف إنزال هزيمة بالأسد أو إنجاح الثورة فقط.



وتشير دلائل وتطورات الموقف في العراق إلى وضع مشابه، مع زيادة في التعقيد والتشابك عن سوريا، حيث المقومات الذاتية للعنف متوافرة بدرجة أعلى في ظل الطبيعة القبلية والعشائرية بالإضافة إلى الحس الطائفي الغالب على الأزمة.

من هنا فإن دخول مجموعات مسلحة وجهادية سيمثل بالضرورة محورا لاستقطابات وتنازعات إقليمية جديدة قد تمتد وتشعب إذا استمرت الأزمة دون حل سياسي عاجل ومقبول من كافة الأطراف.

في ضوء ما سبق، يمكن استخلاص أن الحراك الإقليمي في المنطقة ناجم عن ديناميكية القضايا والمحاور محل الاستقطاب الحاصل. وهو ما يعني أن خارطة الشرق الأوسط ستشهد مزيدا من التحول والتبدل في تحالفاتها وأيضا في صراعاتها.

غير أن المرجح هو عدم عودة التحالفات القديمة التقليدية على الرغم مما يبدو في الظاهر من عودة الأنظمة والقوى القائمة عليها، حيث القضايا تغيرت والمعطيات الداخلية خصوصا اختلفت كثيرا، وكذلك الحسابات والمصالح حتى بين الحلفاء قد تطورت بما يجعل المنطقة بالفعل حاليا بصدد بلورة وتشكل شرق أوسط جديد بأسس ومقومات ذاتية وتلقائية، نتاج حراك وشقاق إقليمي بامتياز، تجتمع فيه مردودات الحراك الداخلي، مع التفاعل والاحتكاك الخارجي. بيد أن كلاهما سيار لم يتبلور بعد، لذا ستظل السيولة والتذبذب غالبية على المشهد الإقليمي حتى إشعار آخر. (١٠)

تغير الجغرافيا عن طريق التحالفات وفي المنظومة الجيوسياسية ، وممارسات الطائفيين ثابتة :

في (٣ يوليو «تموز» ٢٠١٤) نشرت الصحف ما قالت إنه «محضر اجتماع» بين السيد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته، والسيد جون كيري وزير الخارجية الأميركية، بعد أن سارع الأخير للحضور إلى المنطقة من أجل الاطلاع على أسباب ما جرى من تسارع في اكتساح جماعة «داعش» شمال غربي العراق. المحضر يبدو أنه قريب إلى الصحة، خصوصا في ضوء ما مر من أيام دون أن نسمع أنه غير ذلك.

قراءة المحضر يمكن تلخيصها بأنها كانت «حوار طرشان»، كل من الرجلين له رؤية جد مختلفة عن الآخر، ولا يبدو أن هناك اتفاقا بين الرؤيتين. ومن الاختصار إلى التفصيل، أرى أن المناقشة في ذلك المحضر تتلخص في نقاط أربع مركزية.

أولا: يصر السيد المالكي على أن ما حدث في العراق مؤخرا هو بسبب تدخل خارجي (وذكر كلا من المملكة العربية السعودية وقطر)، مع إشارات إلى قوى داخلية دون ذكرها، في الوقت نفسه

قال كيري إنه يثق بأن السعودية تحارب الإرهاب. هاتان وجهتا نظر متعارضتان تماما، ولم يظهر المحضر الوصول إلى توافق بينها.

ثانيا: أشار السيد كيري إلى التدخل الإيراني في العراق، وأنه يسبب قلقا للإدارة الأميركية، في حين رد السيد المالكي أن وضع العراق يحتم أن يكون له مع الجيران (إيران) علاقات متميزة! واضح الكيل هنا بمكيالين مختلفين في الإشارة إلى الجيران.

ثالثا: أشار السيد جون كيري إلى أن ما يحدث في شمال العراق هو ليس قوة إرهابية داعشية فقط، ولكن أيضا تدمر من قوى «سنية» مهمشة، وأن الحل هو أن يكون هناك توافق أوسع من خلال تشكيل حكومة عراقية ائتلافية موسعة لدمج المكونات المختلفة، فقبائل السنة (كما ذكر كيري) حاربت معنا الإرهاب في الصحوات سابقا، وإن ما يحدث هو فشل في احتواء سياسي للمكونات بما فيها قطاع من الشيعة والأكراد والسنة. رد السيد المالكي: «انظر حولك ترى أن هناك وجوها من مختلف المكونات». ربما كان يقصد بعض الحضور في المباحثات من مناصري السيد المالكي.

رابعا: أشار المالكي إلى أن تياره قد «فاز بأغلبية» في الانتخابات «الشفافة» التي أجريت، وأن من حق هذا التيار أن يحكم بسبب نتائج «الصناديق»! ذلك باختصار «زبدة المحضر المنشور»، مع الإشارة إلى أن هناك فقرات محذوفة، ربما لم يرغب من سرب المحضر أن تكون علنية.

قراءة المحضر الذي ربما سرب من جماعة صديقة لأحد الطرفين، يدل بوضوح على ضبابية قاتمة في قراءة التحولات في المنطقة، بل وفي قراءة الوضع الاجتماعي/ السياسي للعراق. من حيث المبدأ لا بد من الوقوف أمام ظاهرتين، الأولى أن العراق بلد «يصعب حكمه» وخصوصا بالقوة، والمطلع على مذكرات المرحوم الملك فيصل بن الحسين، أو ما يقال إنها مذكراته، يرى كما من المرارة التي تنضح من تلك المذكرات جراء العنت الذي واجه الملكية في ذلك الوقت، ليس هناك استثناء من ذلك العنت من نوري الأول (السعيد) إلى نوري الأخير، مرورا بعهود الثورات المختلفة.

وثانيا فإن تفسير ما يحدث في العراق، على أساس شخص المالكي أو غيره، هو تفسير قاصر لفهم التكوين العراقي السياسي والاجتماعي، والاتكاء الذي يرغب نوري المالكي أن يستند إليه وهو صناديق الاقتراع هو اتكاء هش، لا يستطيع جون كيري أن يعلق عليه بالطبع، ولكنه في الحقيقة يشكل جزءا من الصورة لا الصورة كلها. الحديث عن نتائج انتخابات، في مجتمع تعددي سياسي،



قد يكون مقبولاً، لا في مجتمع طائفي، الدستور فيه، وهو أبو القوانين، قد تم اختراقه تكراراً ولا يزال. في وضع العراق الحالي من الصحافة السياسية النظر إلى ما يتجاوز نتائج صناديق الانتخاب، لتشكيل جهة وطنية عريضة، تتمكن من انتشار العراق من المأزق. كما أن الإصرار على أن هناك دولاً بعينها تتدخل في الشأن العراقي، وأن ذلك منبع ونهاية كل الشرور، هو أيضاً قصور في الرؤية، كما هي إزاحة سياسية غير واقعية، خصوصاً أنها تجيء مع الاعتراف بقبول أو حتى بالترحيب بتدخل دول أخرى إقليمية، ذلك تناقض تؤكد على الأرض السياسية العراقية.

واضح أن دس الرأس في الرمال المتحركة سوف يؤدي بالعراق إلى خريطة جديدة، ولم تعد سرا تلك الخريطة، فالأكراد يهيئون المجتمع الدولي لقبول دولتهم التي حلموا بها طويلاً، كما أن تفكيك سوريا احتمال وارد في ضوء المتغيرات القائمة، واليوم لم تعد هناك «حدود» بين شمال غربي العراق وأرض الجزيرة السورية، لقد اختفت تلك الحدود، وقد يكون الاختفاء نهائياً أو يعدل بشكل طفيف.

ما يواجه المنطقة اليوم، والعراق من بينها، هو تغيير جذري في الجغرافيا وفي التحالفات وفي المنظومة الجيوسياسية، وفي شكل الحروب القائمة على صراع قاعدته طائفية، وذاك نتيجة حتمية لخلط السياسي بالمذهبي، وفي نفس الوقت ما زال البعض يفكر بالطريقة التقليدية نفسها، وان ما هو قائم اليوم يمكن إرجاعه من جديد إلى ما كان في الماضي في حدود الدولة القومية القسرية، تلك من أوهام السياسة العربية، فالتغيرات الحادثة سوف يكون لها تأثير طويل الأمد، كما سيترك تغيراً في الخريطة الجغرافية، فالوجع العراقي، كما هو الوجع السوري، وربما العربي، أساسه فشل في قراءة المتغيرات والاستجابة لها بطريقة صحيحة، وهو ما يهدد المنطقة إلى الانتهاء بالبلقنة على قاعدة مذهبية وعرقية، بل ومناطقية، فالجغرافيا تتغير وممارسة النخب السياسية باقية كما هي. (٢)

آخر الكلام:

ما حولنا في العراق وسوريا واليمن هي حروب أهلية ذات طابع طائفي، لقد ارتدت الطائفية ثوباً من المصالح يهدد وجود الأوطان. (٢)

الباب الخامس : الجغرافيا ومصالح أميركا وإسرائيل

في بداية شهر يونيو عام ١٩٧٦، أرسل العميد "ريمون إده" أحد أبرز الشخصيات السياسية اللبنانية في ذلك الوقت المنتقد للسياسة الأميركية والمنبه إلى خطر تقسيم لبنان، وتحقيق الحلم الإسرائيلي بدعم أميركي، رسالة إلى وزير الخارجية الأميركي الشهير هنري كيسنجر يثمه فيها

شخصيا بالسعي "لإقامة دولة مسيحية في لبنان ونسف صيغة العيش المشترك"، وبأن "لبنان صائر إلى الزوال بسببه"، وأن "الشعب اللبناني لن يقبل بالفناء لكي تعيش إسرائيل". وأن الخطة السرية لكيسنجر تقوم على "منح لبنان إلى سوريا لتحقيق السلم في المنطقة". بعد أيام ود الوزير الأميركي على العميد "إده" برسالة مما جاء فيها: "ثق بأننا حاولنا مرارا وتكرارا أن نتأمر على أنظمة عديدة في العالم العربي - ولا نزال - وإنما باءت محاولتنا بالفشل. لماذا؟ لأننا اصطدمنا بمقاومة وطنية وبمناعة داخلية. والزلازل لا تحدث إلا في الأرض المشقوقة، ولا أكتمك أن لبنان هو بلد مثالي لتحقيق المؤامرات ليس ضده فقط، وإنما ضد العالم العربي ككل. من هنا اكتشفت أن في تناقضاته عناصر جديدة لنصب فخ كبير للعرب جميعا! وأضاف: "لقد أبلغني الرئيس فورد مرة بفرح، أن النجاح الذي حققته خطتي في لبنان قد غطى على الأخطاء التي اقترفتها في تشيلي وقبرص وبنجلاديش وأنجولا. وأنا شخصيا ما كنت أتوقع هذا النجاح، صحيح أن وجود إسرائيل وسع حجم العمل. لكن التناقضات اللبنانية هي التي كانت تؤمن لنا استمرار الخطة وسلامتها. مرة واحدة يا عزيزي حدث خطأ عربي - أوروبي كاد يجمد حركة العملية وسارعت بإرسال دين براون (وهو مهندس اختصاصي بعمليات الشرق الأوسط)، ولقد كشف بسرعة موضع الخلل، ثم أعاد ضبط الجهاز الكبير الذي يحرك الأمور حسب الأهداف المطلوبة والخطة المرسومة! وقد تسأل يا مستر "إده" عن طبيعة الخطة. لا أكتمك أنني بدأت بشيء ثم انتهيت بشيء آخر. كان هي الوحيد أن بُعد الاتحاد السوفييتي عن مجال التدخل، والحسم والمشاركة في حل أزمة الشرق الأوسط، كما أسعى إلى تأجيل مؤتمر جنيف، والاعتراف بمنظمة التحرير إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأميركية والانتخابات النيابية في إسرائيل إلى مدة سنتين على الأقل، ثم تشعبت مطامحي بعدما رأيت أن خصوبة الأحداث الدامية في لبنان قد أسقطت صيغة التعايش المطروحة، وبعد أن بدا لي أن ما كان يحلم به "موشى شاريت" عندما كتب رسالته الشهيرة إلى بن غوريون (١٨-٣-١٩٥٤) أصبح سهل المنال. فقد تحدث الرجلان يومها عن وجوب تقسيم لبنان إلى دولتين طائفيتين. دائما دعني استعمل عبارة "شاريت" حرفيا - لا جدوى ولا فائدة في محاولة إثارة حركة في الخارج، إذا لم يكن تعزيز روح حية إذا كانت تنبض من تلقاء نفسها، وليس من الممكن بعث الروح في جسد لا تبدو عليه دلائل الحياة - لذلك أريدك يا مستر "إده" ألا تجعلني مسؤولا عن خطة كانت إسرائيل تمهد لها منذ ١٩٥٤. صحيح أنني أفكر بخلق دويلات شبيهة بإسرائيل بعدما فشلت في إقناع الدول العربية بفكرة الصلح الانفتاحي، وفي قبول هذه الدولة الجديدة جزءا من المنطقة. لكن الصحيح أيضا أن الأحداث الدامية التي افتعلناها

أمنت لنا أرضية مثالية لتقسيم النفوس الموحدة وتدمير صيغة التعايش وإحداث خلل أساسي في النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة، لقد أصبح لبنان عبئاً على الغرب لكثرة ما أعطت حريته من أفكار كانت تستعمل ضدنا وليس ضد دول المنطقة، لهذا قررت إلغاء هذه الحرية وأن أجعل نظامه ذليلاً". وأضاف كيسنجر: "إنني أتطلع إلى جغرافيا العالم من خلال مصالح أميركا، ومن خلال مصالح إسرائيل في المنطقة. إن الحرب في بلادكم لن تتوقف إذا هددت أمن إسرائيل، وأخيراً أذكرك بعبارة ملهبي مترنيخ "البعض يصنعون التاريخ والبعض يكتبونه، أنا شخصياً قررت أن أكون من صانعي التاريخ".

أستذكر هذه الرسالة لأذكر الناس بها علناً نتعلم، نتعلم الخروج من سيطرة فكرة المؤامرة علينا والركون إليها، وتضييع الوقت في الحديث عنها دون أن نفعل شيئاً ونتعلم كيف نتجاوز أخطاءنا، ونتعلم تكوين جهاز يحرك الأمور وتطويره ومراقبته لتفعيله دائماً ونتعلم كيف نحى وحدتنا ونمنع تقسيم نفوسنا وعقولنا وإمكاناتنا، وبالتالي نمنع تشقق أرضنا مما يتيح حدوث الزلازل بشكل سهل ودوري!

نعم، ها هو كيسنجر يعترف بالتآمر على الدول العربية، وبالعمل على إنشاء دويلات في المنطقة، وبوجود جهاز يدير هذه العملية، وعندما أخطأ الجهاز كلف مهندسا شاطرا بإعادة ضبط الحركة وإيقاعها وتوجيهها في الاتجاه الصحيح. ويعترف بأنه لو لم يحصل التقسيم الجغرافي في مرحلة معينة وتحديداً في لبنان، فإن التقسيم في النفوس قد حصل. وهذا بحد ذاته يؤدي إلى صراع دائم مفتوح، وفي اللحظة المؤاتية يعيد إحياء مشروع تقسيم الجغرافيا، التي لا قيمة لها في نظر كيسنجر ولا يتطلع إليها إلا من خلال مصالح أميركا في العالم ومصصلحة إسرائيل في المنطقة. إذله كل شيء قابل للتغيير في سياق تأكيد هذه المصالح!

تغيرت الإدارات، تغير الرجال، لكن الجهاز لم يتغير، ربما تعوّث في فترة، ربما أخطأت راداراته في فترة، ربما خرجت الأمور عن مسارها في مناطق معينة، ربما كانت مفاجآت، لكن الجهاز موجود يعيد ضبط الأمور. فالرؤية لم تتغير والقناعة لم تتغير والمشروع لم يتغير. لكن الأخطر اليوم، هو أننا لا نقرأ، وإذا ذكرنا صاحب المؤامرة بدوره لما واجهنا أنفسنا وأبدينا الاهتمام المطلوب، ألا نرى اليوم تقسيماً في النفوس وتقسيماً للنفوذ على قواعد دينية وعرقية في أكثر من دولة؟ ألا نرى اليوم تشققات في أرض دولنا وزلازل متنقلة وبراكين متفجرة هنا وهناك؟ ألا نرى أجساد دولنا لا تبدو عليها دلائل الحياة؟ ألا نرى ونسمع قادة أميركا يتحدثون عن مصالحهم، ولو أدى ذلك إلى تغيير التحالفات والذهاب إلى من كانوا يسمونه "محور الشر" والتفاهم معه؟ ألا نرى تركيباً

وحماية لديكتاتوريين هنا وهناك، وتقاعس أنظمة مستبدة في أكثر من مكان، وكل ذلك من أجل التغيير والديموقراطية، وبكل وقاحة لأن مصالح أميركا وإسرائيل تقتضي ذلك؟ ألا نرى "جغرافيات" تتغير - والأميريكيون مرتاحون، والإسرائيليون يعزرون بفرح ويطالبون بتكريس ذلك؟ - ألا نرى مشروع الولايات الذي أشار إليه كيسنجر يتحول واقعا على الأرض في بعض المناطق؟ ألا نرى اليوم أن الحروب لن تتوقف في دولنا ما دامت تهدد أمن إسرائيل؟ وأن الأسلحة التي تهدد هذا الأمن قد سلمت طوعا؟ وأن كل ما يجري هو لمصلحة إسرائيل؟ وأن الإبادة الجماعية باتت حقا مشروعا تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، لأن أمن ومصالح إسرائيل فوق كل اعتبار؟ ألا نرى أن بعض قادة أميركا وإسرائيل يريدون صنع التاريخ الأسود وفق برامجهم ومصالحهم ورؤيتهم للمستقبل، وأننا نكتفي بالحديث عن ذلك وأحيانا لا نكلف أنفسنا حتى كتابة هذا التاريخ؟

المتآمرون يعلنون عن أنفسهم، وعن خططهم وأهدافهم وعن نظراتهم لواقعنا ولدولنا وعقولنا وأفكارنا وسياساتنا وسياداتنا على أراضينا ولأرضنا المشقوقة، ونحن لا نزال نبحث في أعماق هذه المؤامرات وعن أصحابها وغاياتها وننجر إلى لعب الأدوار التي يريدونها لنا الآخرون. لقد بتنا أسرى أحقادنا وحساباتنا الضيقة وأخذتنا المؤامرات إلى ملاحمها! (٥)

الباب السادس : دور الجغرافيا في الحرب الباردة

جغرافية العالم العربي والإسلامي و الحرب الباردة المستعادة وتأثيرها على الربيع العربي :

عندما يسير عالم اليوم بخطى حثيثة نحو أجواء حرب باردة جديدة يغدو المحرك الرئيسي للصراع لها، هو التهافت بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ، على مواقعها الإستراتيجية و ثرواتها، ومن ثم على اكتساب مواقعها السياسية لجانب هذا القطب الكبير أو سواه. وغني عن البيان أن القارة العربية والإسلامية هي المالكة منذ القديم لأهم وأخطر هذه المواقع وهي كانت ولا تزال تعج بتلك الشبكيات المعقدة لمختلف عوامل القوة الطبيعية والبشرية، التي شكلت بؤر الجذب والإغراء لمطامع الاستبداد والإستغلال من قبل أباطرة الماضي والحاضر خصوصا إن عالمنا العربي يتخبط في لجة دمائه، بما لا يعرفه في أظلم عصور أفوله الحضاري. لم تكده أقطاره تتحرر من الإستعمار التقليدي، حتى انزلق أهمها إلى خارطة أخرى، إذ تحولت دوله المستقلة حديثا إلى مناطق نفوذ متوزعة ما بين قطبي القوى العالمية الكبرى المسيطرة كونيا طيلة النصف الثاني من القرن العشرين. وهما معسكر الشيوعية والرأسمالية، أو الإتحاد السوفييتي، وأمريكا والغرب الأوروبي. فليس ثمة حدث سياسي أو اجتماعي، بل ثقافي كذلك. داهم واحدا أو

أكثر من الأقطار الرئيسية خلال هذه المرحلة، لم يكن على صلة ما بظل دولي. لم يكن ثمة حقل عمومي في تلك الأقطار المتميزة متروكالذاته، لينبت أزهاره إلا وحت عليه لعنة أشواكه المضمرة في هوامشه. لم يكن "الأجنبي" مجرد لفظ عابر بين القيل والقال. كاد يكون "الأجنبي" هو الوجه الخلفي للوطني، للأهلي. هل كانت الحرب الباردة التي غطت أكثر من ثلثي المساحة العالمية، لتتحقق، لتزعزع طبقات الأرض حيثما تحل وتنتشر، هل كانت لتدوم زهاء نصف قرن وهي تهدد الإنسانية بالفناء النووي الكلي، لو لم يكن هناك عالم آخر مختلف هو العالم الثالث الذي امتصت حروبه التحريية صراعات النفوذ الدولي والتنافس المحموم على مراكزه الإستراتيجية، عودة أجواء الحرب الباردة إلى العلاقات الدولية خلال هذا العقد الثاني من القرن الحالي الواحد والعشرين سوف تتحمل أعباءها المباشرة ما كان يعرف بأقاليم العالم الثالث. والقارة العربية الإسلامية ستوفر لهذه الحرب ساحاتها الرئيسية بحيث لن يمكن أن يفهم أي حدث عمومي كبير يجتاح بلدًا أو إقليمًا من هذه القارة، دون اكتشاف خلفيته الكامنة في شبكية هذه الحرب الكونية الجديدة، المستحدثة بإرادة قطبيها ماضيا وحاضرا وهما الشرق الروسي والغرب الأوربي الأمريكي. فما زال الهدف المركزي لكليهما هو السيادة المطلقة الأحادية على مصائر العالم. وهي نوع السيادة الإمبراطورية التي لا تقبل أية شراكة من بعض أندادها، كما لا تتسامح مع أي تمرد من قبل أحد من أتباعها.

أما قارة العرب والإسلام فهي التي تتمتع بمصطلح المركز المعلى، لأنها واقعة جغرافيا وبشريا في نقطة التصلب القصوى، المهددة والمنذرة بانقسام مشروع الإمبراطورية الكونية القائمة والقادمة ما بين جناحي العدوين المزمنين؛ الروسي والأمريكي، هذه اللوحة الجيوستراتيجية لا يمكن التغاضي عن مؤثراتها ككل في مجريات أقاليمها. وأحداثنا العربية الرهيبة ما بين الأمس القريب واليوم، تلعب أدوار الشهادة المباشرة على فاعلية هذا التأثير وجديتها الصارمة.. وذلك كما يلي: لقد اقترب الميلاد العلني للحرب الباردة الجديدة مع انفجار دورة صراع كبرى بين بوتين وأوباما حيال معضلة السؤال عن يمتلك ناصية "الربيع العربي"، فبعد أن فوجئ القطبان باندلاع الشرارات الأولى الناجحة للربيع، وتحوله السريع إلى ظاهرة قيادية شاملة واعدة بأخطر الانقلابات البنيوية، التي كانت شبه مستحيلة طيلة عقود مظلمة من تاريخ النهضة العربية المعاصرة، كانت أمريكا سبابة إلى المبادرة، إلى التغلغل في أدغال الحدث العربي غير المتوقع؛ بدلا من مكافحته والتصدي له وجهالوجه. فإنها أدركت بسرعة أن سر هذا الربيع هو قدرته العظمى على تحريك الكتل الجماهيرية الكبرى وتفجير مكان الغضب الجماعي في بناها العقائدية العميقة. فمن



يسيطر على مفاتيح هذه القدرة يمكنه أن يستخدم طاقتها كيفما يشاء، ولأي هدف . فبدلاً أن يكون الهدم وسيلة للبناء، يصير غاية في ذاته، ويوظف في خدمة أي مخطط مهما كان شيطانياً وإن انتحل لذاته خصائص الملائكة أو الأنبياء، ومع ذلك فقد قيل في بعض محافل صناعة القرارات الغربية العليا، أن أمريكا لم تلتقط هذا السر إلا بعد أن تلاحقت ثلاث أو أربع ثورات ربيعية خلال أشهر قليلة التي انفجرت أحداثها دون أن تأخذ إذناً مسبقاً من أمريكا أو سواها، وكانت الصدمة الكبرى لدى أهل الغرب (والصهاينة في كل مكان) خصوصاً هوسقوط العهد الفرعوني في مصر. ولذلك خضعت ثورة يناير في القاهرة إلى أخطر أدوات التخريب السري والعلني. ولم تصل إلى شبه عتبة الأمان النسبي حاضراً إلا عبر أصعب المخاضات الدموية، بالاستعادة ثانية لصيغة دولة الأمن العريقة ومعها الفرعوني المتأصل.

وأما عندما اندفعت رياح الربيع إلى عمق المشرق مع اندلاع الثورة السورية، فقد انتقلت أجهزة موسكو بكل خبراتها إلى حماية نظام دمشق. لن تكون روسيا بوتين متساهلة مع ضياع سوريا، الجوهرة الثانية بعد مصر، وذلك إبان العصر الذهبي للتحالفات العربية مع الاتحاد السوفييتي السابق، زهاء نصف قرن قبل انهيار نظامه الشيوعي، واستمرت بعده إلى حد ما. حتى قبل الانشقاق الأوكراني في عمق أوروبا؛ هكذا تبلورت على عجل خطوط أولية لخارطة المعسكرين التقليديين والمعاصرين معا للحرب الباردة المستعادة، حتى كاد المعسكر الموسكوفي المشرقي أن يسعد حقا بإنشاء هيكله جغرافياً وعسكرياً آمناً فقد صدقت إيران أن حدودها الغربية لامست ساحل البحر الأبيض المتوسط وأن هذه المساحة الهائلة الممتدة من ذلك البحر ولبنان إلى كل سوريا، ومن ثم إلى العراق، قد شكلت الأرضية الحضارية الخصبة لولادة المشروع الكسروي إقليمياً حليفاً وشريكاً مكرساً للمشروع القيصري الروسي الذي غطى وسوف يغطي المشرق الأوروبي من أوراسيا حتى عمق آسيا الوسطى.

في هذه اللحظة العجيبة من تحولات العالم (الباروكي المختلط) للواقع الدولي اليوم، ليس هناك معسكر سوفييتي لاشتراكية عالمية تضم شعوباً فقيرة ومكافحة لنيل خبزها وحرية كما كانت حاله ماضياً لكنه معسكر قيصري هائل لأنظمة حكم، هي أقرب إلى فاشية الفئويات الحاكمة المستبدة، والمدعية لعقائد قروسطية مؤسطرة. فليس الانقسام الثنائي المعدل إنسانية مضطهدة معذبة، هو لصالح معسكر للعدالة والحرية وضد أعلى معسكر للطغيان والإستغلال. مثل هذه الثنائية المستحدثة تعصف بولادتها رياح العنف المطلق والمجنون وغير المسبوق منذ أيامها الأولى؛ كأنها تحديث مشؤوم لعصر ما قبل الإنساني والحضاري. لعصر مصبوب من

الرصاص الخالص، يكفئ أجسادا كلسية خاوية من أرواحها. لكنه يؤمن بالعنف الجامع وحده ما بين وسائله وغاياته في جنس من رصاص مطلق، معقود لأشباه المفاهيم والقيم العقيمة إلا من التبريرات المغلوطة والمبتذلة. (١٢)

أما المعسكر الثاني فلا حاجة إلى إعادة بنائه، هو قائم منذ قيام الطغيان الاستعماري الحاكم على أكثر من نصف العالم حتى اليوم. لكن الإختراع الجديد المنعش لمذهبه الأفل، فهو الموكول إلى الرئاسة السمرء، الأولى في "البيت الأبيض". هنالك رئيس ممشوق القامة، يحكمه رأس سياسي أكاديمي، مأخوذ بمهمة نادرة في تاريخ الأباطرة، وهي تصفية أعظم إمبراطورية انتهى إليها تاريخ الإنسانية. له تجاربه العجيبة المتحركة تحت هذا الهدف الإعجازي. وقد اختار بلاد العرب كحقوق مستباحة مقدما لأفكاره ومشاريعه؛ يعتبر نفسه أنه صاحب الإكتشاف الأهم في مواجهة الربيع العربي الذي يبشر بربيع شامل لمضطهدي الأرض جميعا. إنه القابض على سر ثوراته. فبدلا من المواجهة المكشوفة مع أحداث كل ثورة وتكبد تكاليفها الباهظة، ينبغي القبض على مفتاحها المختفي وراء مفاجأتها، ولقد نجحت المحاولات الأولى في اقتناص ذلك المفتاح السري. كانت سوريا الضحية النموذجية للتجريب (العقري). كان له عنوان واحد هو: كيف يمكن تحويل أعداء الثورات المكشوفين والمستورين، بالقوة أو بالفعل، إلى «نهر من القتلة المحترفين، متعايشين ليلا نهارا مع معاصر الثوار الحقيقيين. هؤلاء هم الموكول إليهم قلب كل قائم إلى خراب ينعي خرابا سابقه أو ممهدا لآخر قادمًا لامحالة..

لعل أوباما يدرك الحكمة القائلة أخيره وهي أن الدبلوماسية الخاطئة أسوأ من الحروب المدمرة.. التي يهرب منها دائما كما يدعي. (١٢)

الباب السابع : الجغرافيا و الدور المحوري

الدور المحوري لا تصنعه الجغرافيا فقط : (مصر و حماس مثلا)

لعلها المرة الأولى التي يقول فيها طرف فلسطيني لمصر الرسمية: لا. وهو الأمر الذي قد يفسر الغضب المصري من رفض "المبادرة (٢٠١٤م)" التي كتبت بشروط إسرائيلية، ورفضتها فصائل المقاومة الفلسطينية جميعها، باستثناء فتح. (٨)

وحتى فتح فقد تعاملت معها بمنطق خاص، فهي من جهة رحبت بالمبادرة وبالذور المصري، ولكن خطاب رئيسها محمود عباس الأخير، من جهة أخرى، تبني عمليا مطالب المقاومة جميعها، مع إشادة تفرضها البروتوكولات السياسية والدبلوماسية بموقف الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي.



ولفهم الموقف المصري المتشبت بعدم إجراء أي تعديل على بنود المبادرة، خلافا لما يفرض عليه موقف الوسيط، لا بد من استدعاء التاريخ الفلسطيني المصري، الذي يخبرنا أن مصر لم تتعود على موقف رافض من القوى الفلسطينية.

فقد تعاملت القيادات الفلسطينية عموما مع مصر باعتبارها الطرف الإقليمي الأهم في المنطقة منذ بدايات النضال الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني وحتى الآن، ولذلك فقد التزمت هذه القيادات، راضية أحيانا ومكرهة أحيانا أخرى، بإرضاء السلطات المصرية، وتقديم الكثير من التنازلات لها، إدراكا منها أن حجم مصر وموقعها الجغرافي من فلسطين يلزم الفلسطينيين البحث عن مواءمات مع السلطة المصرية بغض النظر عن رأي الفلسطينيين فيها. (٨)

وقد حافظت قيادة منظمة التحرير على هذا النوع من العلاقة مع مصر حتى في أحلك الظروف، وفي أشد مراحل الخلاف السياسي مع القاهرة، ولذلك فلم يجد الرئيس الراحل ياسر عرفات بدا من زيارة القاهرة بعد إخراجه من طرابلس في التاسع عشر من ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٣، على الرغم من المقاطعة العربية التي كانت تعاني مصر منها في تلك الفترة، بسبب توقيع السادات لاتفاقيات كامب ديفد.

أما في مرحلة أوسلو، فقد كانت القاهرة محطة دائمة لمؤتمرات واتفاقيات تتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث حافظ عرفات على الخط الساخن من التنسيق مع مصر أكثر من أي دولة عربية أخرى، لإدراكه أن مصر هي الدولة الأكبر والأكثر محورية، والأكثر تأثيرا في القضية الفلسطينية بحكم حجمها وحدودها مع فلسطين. (٨)

ولم يقتصر الأمر على فتح، بل إن حركة حماس أدركت هذه المعادلة التي يسميها البعض "دكتاتورية الجغرافيا"، وخصوصا بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو/حزيران ٢٠٠٧، إذ أصبح الطرفان بعد هذا المفصل التاريخي المهم مضطرين للتعاون والتعامل بشكل مباشر، على الرغم من الخلاف الأيديولوجي بينهما، فضلا عن الانحياز الواضح للطرف المصري لحركة فتح والسلطة الفلسطينية التي دخلت منذ العام ٢٠٠٦ في صراع مفتوح مع حماس. (٨)

صحيح أن العلاقات بين مصر وحركة حماس اقتصرت على البوابة الأمنية عبر جهاز المخابرات، ولكن هذه العلاقات كانت كافية لإدارة الملفات الفلسطينية المتعلقة خصوصا بقطاع غزة، وهو الأمر الذي فضلت مصر التعامل معه من خلال جهاز المخابرات، وقبلته حماس، على الرغم من عدم ارتياحها بانعدام وجود مسار سياسي للعلاقة بين الطرفين.



وعلى أهمية دور مصر بالنسبة للفلسطينيين وقضيتهم، فإن للقصة وجهاً آخر، إذ إن القضية الفلسطينية تمتلك أهمية بالغة لمصر على صعيدين: الأمن القومي، والدور الإقليمي المحوري. فالأمن المصري يتأثر بما يجري في فلسطين عموماً وقطاع غزة خصوصاً، بحكم الحدود التي تربط مصر بالقطاع، إضافة إلى أن مصر أصبحت تمثل المنفذ البري الوحيد لغزة إلى العالم بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع في العام ٢٠٠٥، وهو الواقع الذي تطور وازداد تعقيداً بفعل الحصار الإسرائيلي على غزة بعد سيطرة حماس عليها عام ٢٠٠٧. (٨)

ولأن السيطرة المصرية على سيناء محدودة بفعل تقييدات ومحددات اتفاقية كامب ديفد، فإن غزة يمكن أن تمثل تهديداً أمنياً خطيراً على مصر إذا تفجرت فيها الأوضاع على نحو لا يمكن السيطرة عليه، ولذلك فقد سعت مصر بشكل دائم منذ بدء الحصار إلى منع وصول هذا الحصار إلى درجة قد تؤدي للانفجار، ومع أنها نجحت في ذلك إلى حد كبير، إلا أن تخلها في مرحلة معينة عن هذه السياسة بسبب رغبتها بالضغط على حماس وإسقاطها أدى إلى وصول القطاع إلى درجة الغليان، وهي الدرجة التي تم التعبير عنها باقتحام معبر رفح من الجانب الفلسطيني في يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٨. (٨)

وإضافة إلى أهمية غزة لمصر من الناحية الأمنية، فإن القضية الفلسطينية تمثل الملف الأساسي الذي يعطي مصر الفرصة للعب دور إقليمي، وهي الورقة الأهم التي يمكن لمصر من خلالها أن تمارس "قوتها الناعمة" في المنطقة، والتي تؤهلها بالتالي للحصول على "امتيازات" لعبها لهذا الدور المحوري إقليمياً، سواء على الصعيد التأثيري في ملفات المنطقة الساخنة، أو على الصعيد الحصول على المساعدات الأميركية التي تمثل عملياً ثمناً لموقف مصر تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، خصوصاً في ظل تراجع الدور المصري في أفريقيا.

وكما أدركت القيادات الفلسطينية عبر التاريخ الحديث أهمية الدور المصري الذي لا فكاك منه، أدركت مصر بدورها أن حجمها السياسي وموقعها الجغرافي لا يكفيان لوحدهما لصناعة دور محوري، ولذلك فقد أدارت القاهرة الملف الفلسطيني وفق توازنات دقيقة، ولم تقطع شعرة معاوية مع أي طرف فلسطيني بغض النظر عن اختلافها واتفاقها معه.

ويمكن القول إن مصر، حتى في أشد مواقفها السياسية سوءاً، كانت تدرك أنها لا يمكن أن تتخلى عن توازنها في الملف الفلسطيني بشكل كامل، حتى تحافظ على دورها المحوري، ولذلك كانت تحاول -علنياً على الأقل- أن تظهر مثلاً أنها على مسافة واحدة من طرفي الصراع الفلسطيني



الفلسطيني حماس وفتح، على الرغم من أن الجميع يدرك أن مصر الرسمية هي أقرب بكثير إلى فتح والسلطة منها إلى حماس.

أما على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، فقد مارست مصر نفس النوع من التوازنات، مع تغييرات بسيطة من مرحلة إلى أخرى. وإذا أخذنا السنوات الأخيرة المشتعلة في الصراع العربي الإسرائيلي، حتى تلك السنوات الأسوأ في نهاية عهد مبارك، فإننا نستطيع أن نلمح بوضوح السياسة المصرية التي حاولت إمساك العصا من المنتصف، فلا هي فتحت معبر رفح بشكل دائم مثلا، ولا هي أغلقتة بشكل دائم. (٨)

وعندما شنت إسرائيل العدوان على قطاع غزة في نهاية العام ٢٠٠٨، حاولت مصر أن تظهر علنا بدور الوسيط النزيه في محادثات وقف إطلاق النار، مع أنها، حسب ما كشف لاحقا، كانت في دوائر المفاوضات المغلقة تمارس الضغط على قوى المقاومة لتقديم تنازلات أكثر.

ولكن إدراك السلطة المصرية في ذلك الوقت أن دورها المحوري لا يمكن أن يعتمد فقط على "لعنة الجغرافيا" دفعها لممارسة اللعبة السياسية بتوازنات دقيقة، حيث سمحت في ذلك الوقت بنقل الجرحى الفلسطينيين إلى مصر، وسمحت كذلك بدخول مساعدات إنسانية وطبية أثناء الحرب، كما تسامحت إلى حد كبير مع الفعاليات الشعبية المصرية المتضامنة مع قطاع غزة. بالطبع هذه المواقف ليست هي المأمولة من الدولة العربية الكبرى، إذ إن المطلوب منها أن تتخذ موقفا مؤيدا ومساندا للشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان، ولكن على الأقل فإن السلطة في ذلك الوقت لم تضح بدورها المحوري، وقامت ببعض الإجراءات البسيطة التي تحافظ على هذا الدور، رغم أنها كانت تتمنى عمليا سقوط حماس وقوى المقاومة في تلك الحرب، وعودة السلطة إلى غزة.

وعلى الرغم من سوء سياسات النظام المصري تحت حكم مبارك تجاه الفلسطينيين، فإنه الآن يمكن أن يستدعى للدلالة على مأساوية موقف النظام الانقلابي الذي يحكم مصر الآن بعقلية القائد العسكري المغيب عن السياسة وتوازناتها وحساباتها، والذي يدير ملف العدوان الإسرائيلي على غزة بحسابات تسيء أولا إلى دور مصر المحوري، قبل أن تسيء إلى الفلسطينيين.

(٨)

ومن الواضح أن نظام الانقلاب، الذي لا يدرك متطلبات الأمن القومي المصري على ما يبدو، يراهن على أن موقع مصر الجغرافي وتحكمها بحياة الفلسطينيين في قطاع غزة سيكون كافيا



للحفاظ على محورية الدور المصري في القضية الفلسطينية، ولذلك فهو يفتقد حتى للحد الأدنى من التوازنات التي كانت سلطة مبارك تحافظ عليها. (٨)

وبعيدا عن الطموح بأن تتصرف كدولة عربية شقيقة، فإن مصر إذا كانت تريد الحفاظ على دورها المحوري، فليس أقل من أن تلعب دور الوسيط النزيه بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو الدور الذي تفشل فيه حتى الآن.

وقد تكرر هذا الفشل بعد إعلان مصر لمبادرتها التي هي أقرب للشروط الإسرائيلية منها للفلسطينية، وإصرارها على عدم تغيير بنود هذه المبادرة، مع أن المفترض من الوسيط النزيه الذي يريد أن يلعب دورا إقليميا محوريا أن يقوم بدفع الطرفين المتحاربين إلى نقطة وسطى بينهما، فيما نرى الوسيط المصري يتمسك بنود مبادرته ويتحدث بلغة تشبه إلى حد كبير لغة الطرف الإسرائيلي.

وما يدفعنا هنا إلى تبني فكرة ركون الجانب المصري إلى التاريخ والجغرافيا في إدارته لملف مبادرة وقف إطلاق النار، هو تلك التفاصيل التي نشرتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ولم يصدر أي نفي مصري لها، والتي تشير إلى أن الجانب المصري الأمني تفاوض على بنود المبادرة مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين، وعندما وصل الطرفان إلى توافق على هذه البنود سأل المندوب الإسرائيلي نظيره المصري عن موافقة حماس والفصائل الفلسطينية، فقال له المسؤول المصري إن موافقتهم ليست مهمة، أو إنها مضمونة.

إن تعامل المسؤولين المصريين مع المبادرة بهذا الشكل وطرحها للإعلام دون توافق مع فصائل المقاومة الفلسطينية، بني على ما يبدو على ثقة الجانب المصري بأن الفصائل الفلسطينية لا يمكنها تجاوز الدور المصري، وأن حكم الجغرافيا سيفرض سطوته على الفلسطينيين، وأنهم سيضطرون للموافقة على المبادرة التي طرحها الشقيقة الكبرى المتحكمة بالبوابة الوحيدة لغزة على العالم. (٨)

وعلى أية حال، فقد أثبتت تطورات الأوضاع ورفض الغالبية الكبرى من فصائل المقاومة للمبادرة المصرية، والتسريبات الإعلامية التي نقلت عن مسؤولين في حماس بأن مفاوضات وقف إطلاق النار لن تقتصر على الوسيط المصري، أثبتت أن رهان السلطات المصرية على موقعها الجغرافي وثقلها السياسي وحدهما للعب دور محوري قد فشل حتى الآن، إذ إن هذا الموقع الجغرافي يحتاج إلى دفع دبلوماسي، وتوازنات سياسية دقيقة حتى يثمر دورا محوريا إقليميا، وهو الأمر الذي فشلت فيه سلطة الانقلاب حتى الآن. (٨)

النظام المصري يخسر الورقة الفلسطينية

يقولون إنه بالإمكان تزيف حقائق التاريخ، بينما لا يمكن تزوير حقائق الجغرافيا، إذ تلعب العوامل الجغرافية المختلفة، مثل المساحة وعدد السكان والحدود ودول الجوار وغيرها، دورا بارزا في تشكيل السياسات الخارجية للدول بما تفرضه من حقائق، وهو ما يسمى علم الجيوبوليتيك. وقد ربط الجيوبوليتيك بين مصر وفلسطين، وخاصة قطاع غزة، بحيث تكون الأولى عمق الثانية الإستراتيجي والثانية بوابة الأمن القومي للأولى.

حقائق الجيوبوليتيك

منذ بدايات القضية الفلسطينية كان لمصر الدور الأبرز فيها عربيا وإقليميا لأسباب تتعلق بمصر ذاتها وأخرى ترتبط بعلاقاتها مع فلسطين. فمصر أكبر الدول العربية من حيث القوة والتأثير تبعا لمساحتها وعدد سكانها والقوة الناعمة التي تمتلكها، فضلا عن تاريخها السياسي الحديث وتمركزها في قلب العالم العربي.

كما ارتبط تاريخ مصر حربا وسلما بالقضية الفلسطينية لأسباب أخرى تتعلق بالجوار، والحدود المشتركة، وقناة السويس، وقيادة مصر للصف العربي، والحالة الشعبية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، ودور النخب -الإسلامية والقومية واليسارية- في دعمها. فكان أن خاضت مصر الرسمية الحروب، وشارك المتطوعون المصريون وخاصة من الإخوان المسلمين في بعضها، ونشطت حركة رفض التطبيع في النقابات والاتحادات المهنية المختلفة وبين عموم المواطنين.

وفق هذه الحقائق التي لا يمكن تخطيها، كانت مصر الحليف الأقوى والأبرز لحركة التحرر الوطني الفلسطينية، تحديدا في زمن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وربما لهذا السبب تحديدا تم رسم دور آخر لمصر بعد معاهدة كامب ديفيد، تبلور بشكل أوضح في عهد مبارك، وهو الحفاظ على حالة الهدوء السائدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وامتصاص الأزمات ونزع الفتيل في حال نشوب أي صراع، والحفاظ على سقف المواجهة لإبقائها تحت السيطرة.

ورغم أن أواخر عهد مبارك حمل في طياته توجها أكثر عدوانية مع فوز حركة حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦، فإنه لم يخرج عن هذا الإطار. فرغم أن مبارك شدد الحصار على القطاع وشرع في بناء حائط فولاذي على حدوده، ورغم إعلان تسيبي ليفني الحرب على حماس عام ٢٠٠٨ من القاهرة، فإن النظام عمل على منع الانفجار التام بالتوسط لوقف إطلاق النار، وفتح الحدود والمستشفيات بدرجة معينة لاستقبال الجرحى، بالتوازي مع تصريح مبارك الشهير "لن أسمح بتجويع الفلسطينيين". (١١)



هكذا، كان يقع على عاتق النظام المصري دوماً منع الأمور من الوصول إلى نقطة اللاعودة، مستثمراً شعرة معاوية التي حافظ عليها بينه وبين قوى المقاومة التي لا يكن لها الكثير من الود، لأسباب كثيرة تتعلق بمنظومتها الفكرية المستلزمة من عدوه الداخلي (الإخوان المسلمين) وأخرى تتعلق بتوصيفها للصراع ورؤيتها لطريقة حله.

الثورة تغير المعادلة

استمرت مصر بعد الثورة في عهد المجلس العسكري بنفس الدور وبذات السقف والحدود، لكن عهد أول رؤسائها بعد الثورة حمل تغيراً مهماً. إذ بعد أقل من أربعة أشهر على توليه الرئاسة اغتالت إسرائيل قائد حماس العسكري أحمد الجعبري مبتدئة حرباً استمرت ثمانية أيام، حمل الموقف المصري فيها جديداً يصعب إغفاله، تمثل فيما يلي:

١- زيارة رئيس الوزراء هشام قنديل لقطاع غزة منذ الساعات الأولى للعدوان، تضامناً وكسراً للحصار.

٢- قوافل المساعدات الإغاثية والطبية للقطاع.

٣- الزيارات التأييدية للعديد من الوفود الشعبية والنقابية.

٤- دعم المطالب الفلسطينية في اتفاق الهدنة الذي رعته مصر، وأعلن بنوده قائداً حماس والجهاد من القاهرة.

٥- تصريحات الرئيس المصري المتلفزة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي عالية السقف، حين قال لأهل غزة "أنتم منا ونحن منكم، ولن نترككم وحدكم".

ويرى بعض المراقبين أن هذا الدور المتقدم في الحرب كان أحد العوامل التي سرعت -إلى جانب عوامل أخرى كثيرة- خطوات الانقلاب عليه، وشجعت الكثير من الدول الإقليمية والعالمية لتأييد تحرك السيسي أو على الأقل السكوت عنه. (١١)

انقلاب على الدور

حمل الانقلاب في مصر أخباراً غير سارة للقضية الفلسطينية ولقوى المقاومة تحديداً منذ ساعاته الأولى. فقد تم إغلاق معبر رفح وبدأ قصف الأنفاق التي تمثل شريان الحياة الرئيسي للقطاع قبل أي موقف رسمي أو شعبي فلسطيني مما حدث في مصر.

كما شنت وسائل الإعلام المحسوبة على النظام الجديد حرباً إعلامية غير مسبوقة لتشويه صورة الفلسطينيين عموماً وحركة حماس خصوصاً، باتهامها بالتدخل في شؤون مصر، وفتح

السجون خلال الثورة، وقتل الجنود المصريين في رفح، وإرسال مقاتليها لدعم مرسي خلال فترة حكمه.

لكن التطورات الأبرز والأكثر تأثيراً على دور مصر في القضية الفلسطينية تمثلت في التالي:

١- صدور حكم محكمة باعتبار حماس حركة إرهابية وحظر أنشطتها في مصر، في موقف سياسي أكثر منه قضائياً. (١١)

٢- اعتماد موقف سياسي يعادي حماس ويعتبرها تهديداً لأمن مصر القومي في فترة حكم الرئيس المؤقت عدلي منصور، استمر به وبني عليه الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي. (١١)

٣- أظهرت الحرب الحالية تغيراً جوهرياً في الموقف المصري الذي ابتعد لأول مرة عن مجرد التنديد اللفظي بالعدوان، الذي لم يتطرق له السيسي إلا بعد ١٧ يوماً من بدايته في خطابه في ذكرى ثورة يوليو واصفاً إياه بـ"الأزمة". (١١)

كما ساوت الخارجية المصرية بين الطرفين حين دعت "كلاً من إسرائيل والفصائل الفلسطينية إلى وقف فوري لإطلاق النار" ضمن مبادرة طرحتها دون حتى أن تعرضها على فصائل المقاومة، ثم توج وزير الخارجية موقف بلاده بتحميل حماس مسؤولية عدد الشهداء الكبير.

٤- حملة ضارية في الإعلام المصري، تهاجم المقاومة الفلسطينية وتتهمها بمعاداة مصر ومحاربة دورها، حتى وصل الأمر بإعلامي معروف أن يشكر نتنياهو على عدد القتلى الفلسطينيين ويطالبه بالمزيد، بل ويزعم أن مصر مستعدة لمناصرة الفلسطينيين في غزة إن قاموا بثورة على حكم حماس فيها.

٥- إصرار الخارجية المصرية على رفض تعديل مبادرتها، رغم رفض عامة الفصائل الفلسطينية لها، وتغير الوضع الميداني، وصدور إشارات من الأميركيين والإسرائيليين بإمكانية التعديل، بما يوحي أن السياسة الخارجية الحالية لمصر بدأت تعمل وفق المنطق الكيدي، وتبدو أكثر تشدداً في وجه حماس من نتنياهو نفسه.

وكما تتحدد مكانة وأهمية الدول بحقائق الجيوبوليتيك، فإنها تتأثر أيضاً بالدور التي تضطلع به في ملفات معينة. وبمنظرة سريعة، سنرى أن مصر فقدت مؤخراً تأثيرها في كثير من القضايا الإقليمية المهمة، ابتداءً من قناة السويس التي لا سلطة فعلية لها عليها، مروراً بالملف الأفريقي الذي فقدت معظمه في زمن مبارك وما بقي منه في عهد السيسي (السد الإثيوبي مثلاً)، وصولاً إلى قيادة الصف العربي التي تركتها مصر مؤخراً للسعودية مكتفية بالتبعية، وما مشهده السيسي في طائرة العاهل السعودي منا ببعيد. (١١)



هكذا لم يكن قد بقي في يد القاهرة إلا الملف الفلسطيني المحكوم بالجوار ومعبرفح، والذي يبدو النظام القائم حاليا في مصر على وشك فقدانه هو أيضا، بسبب سياسات بعيدة عن الدور المرسوم فضلا عن الدور المأمول من مصر.

فموقف الأخيرة من الحرب الحالية، بما في ذلك المبادرة والتصريحات والتصلب إزاء قوى المقاومة، جعل القاهرة خارج دائرة التأثير، ونقل مفاوضات التهدئة منها إلى العاصمة القطرية التي أصبحت محج الوفود الدولية، ليس فقط بسبب إقامة قيادة حماس هناك، ولكن أيضا لأن القاهرة فقدت دور الوسيط الذي كانت تلعبه لعشرات السنوات. (١١)

وتكمن المفارقة أن هذا الموقف المستجد من القاهرة ليس مرفوضا فقط من الفلسطينيين، ولكن أيضا من الولايات المتحدة نفسها (وربما إسرائيل). إذ لا تريد الأخيرة من مصر أن تلعب دور الضاغط على الفلسطينيين -الذي يلعبه كثير في مقدمتهم إسرائيل- بل دور الضامن ألا تتدحرج الأمور نحو المجهول أو تتخطى نقطة اللاعودة، ومواقف القاهرة الأخيرة أفقدتها هذه الإمكانية.

خلاصة القول إن السياسات الكيدية والخارجة عن إطار الأعراف الدبلوماسية وتاريخ مصر في القضية الفلسطينية، وتعامل النظام الحالي غير المفهوم مع بوابة مصر نحو فلسطين وإحدى مفردات أمنها القومي لدرجة جعلت البعض يتخوف من تدخل عسكري مصري مباشر في غزة، كل ذلك على وشك أن يسقط من يد مصر آخر الملفات التي ما زالت تحتفظ بدور لها فيها، الأمر الذي يعمق من أزمات النظام المصري الحالي، إذ هو سائر في طريق إلغاء أو تقليل مسوغات وجوده بالنسبة للمجتمع الدولي، الولايات المتحدة تحديدا. (١١)

الديموغرافيا والجغرافيا (غزة مثلا) :

من بين التجمعات السكانية الفلسطينية التي رسمت قسريا بعد نكبة عام ١٩٤٨، يعد مجتمع قطاع غزة فتيا نظرا لنسبة الأطفال العالية، فمن أصل مليون وستمئة ألف فلسطيني في قطاع غزة خلال العام الحالي ٢٠١٤، ثمة أكثر من ٥٠% منهم من الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، ومرد ذلك إلى الخصوبة العالية عند النساء الغزيات، حيث تنجب المرأة الغزية أكثر من ستة مواليد في المتوسط طيلة حياتها الإنجابية، وتبعاً لذلك يعاني القطاع من أعباء الإعالة، وكلفتها العالية.

وقد تفاقمت الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية في قطاع غزة نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي على مدار الفترة (١٩٦٧-٢٠٠٥)، وبعد ذلك الحصار المستمر منذ صيف العام ٢٠٠٧

وحتى الآن، فوصلت معدلات البطالة إلى نحو ٦٠% من قوة العمل، وكذلك انتشرت حالات الفقر المدقع بين ثلثي سكان القطاع.

لكن الدراسات تشير إلى أن الأوضاع أكثر مأساوية في المخيمات الثمانية هناك نظرا للكثافة السكانية العالية، وتعد معدلات وفيات الأطفال الرضع بالقطاع من أعلى المعدلات في العالم. وتاريخ مدينة غزة كما كل فلسطين، تاريخ مجيد حفظته ووعته الأجيال المتلاحقة، وحافظت غزة على اسمها العربي حتى تاريخنا الحاضر، لتؤكد عروبته رغم الاحتلالات التي مرت بالمدينة. اكتسب موقع مدينة غزة الجغرافي أهمية خاصة، حيث إنه واقع على أبرز الطرق التجارية بالعالم القديم، تلك التي بدأت من حضرموت واليمن وانتهت في بلاد الهند، كما أن لغزة أهمية عسكرية كبيرة، نظرا لكونها صلة الوصل بين مصر والشام، وكان الاستيلاء على غزة يعني بداية السيطرة على طرق الحرب والتجارة بين آسيا وأفريقيا.

وكان لموقع غزة المتميز على حافة الأراضي الخصبة العذبة المياه التي تأتي مباشرة بعد برية سيناء الأثر في وجودها وبقائها وأهميتها، فهي المحطة الطبيعية لكل من الآتين من مصر العربية، ووجهتهم إلى بر الشام، كما أنها المحطة الأخيرة لكل قادم من الشام ووجهته مصر، فهي ملتقى القوافل قبل دخول البادية، فيها يستكملون ما يلزمهم قبل المرور بالصحراء أثناء طريقهم إلى مصر. (٩)

الباب الثامن : الجغرافيا ومآلات أزمة المشرق :

إذ كانت أزمة المشرق الحالية قد بدأت بشكلها الأولي عبارة عن مطالب سياسية يمكن حصرها بحالة الاعتراض على أنماط الإدارة والأداء السياسيين للأنظمة الحاكمة، أو بتحديد شكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فقد جرى تحويلها إلى أزمة متعددة الأبعاد . (١٨)

تصدع بني المجتمع

يشكل تصدع بني المجتمع المشرقي واحدة من أخطر تجليات الأزمة وتعقيدات الراهنة، وقد شكل هذا الأمر انعكاسا لعملية إدارة الأزمة وطريقة التعامل معها، إضافة إلى أنه كشف الخلل التاريخي في عملية التنمية السياسية التي كانت تقودها الأنظمة الحاكمة في العقود السابقة، حيث تكشف أن تلك الإدارة لم تعمل طوال سنوات حكمها على دمج المكونات الاجتماعية ضمن حالة وطنية متماسكة، ولم تشجع على قيام المؤسسات المختصة بهذا الشأن، وهو من أولى أولويات الدولة الحديثة.

وحصل أن حاجة الأنظمة الحاكمة إلى بيئات حاضنة لها في مواجهة بيئات الثورة ضدها أدى إلى عملية فرز واستقطاب هائلين في البيئة الوطنية، ونظرا لكون تلك البيئة لم تكن محصنة بشكل علمي ومؤسساتي لمواجهة مثل تلك الضغوط، فكان أن تصدعت بناها أمام حالة الاستقطاب تلك وذهبت إلى درجة عالية من الانقسام الاجتماعي.

دفع هذا الأمر إلى نشوب نمط من النزاعات ذات الطابع الطائفي والمذهبي والعرقي، ولا سيما في سوريا والعراق بالتزامن مع تحول الانتماءات الأولية السابقة على تكوين الدولة الوطنية إلى انتماءات حاكمة، الأمر الذي أصبح معه منطوق القوة هو الأساس في إدارة العلاقات الاجتماعية دون الاعتداد بالأطر القانونية والرسمية.

وتطرح هذه الإشكالية التي باتت تعاني منها الكيانات السياسية المشرقية على مستوى تركيباتها الداخلية معضلة خطيرة تتعلق باستحالة عودة النمط المركزي الشديد السابق في الحكم، من دون وجود بدائل ممكنة في ظل حالة الانقسام الكبيرة التي تعاني منها تلك المجتمعات.

(١٨)

تصدع الدولة

لم تستطع بنية الدولة المشرقية تحمل ذلك الضغط المكثف الذي أفرزته طرائق معالجة الأزمة الحاصلة، وهي أيضا كانت نتيجة تاريخية لنمط إدارة غير سليم في المستويات العليا من الدولة، سواء على مستوى البناء المؤسساتي الذي ارتكز على أساس تجيير فعالية الدولة لخدمة مكون سلطوي دون غيره، أو بسبب ضعف العلاقة مع المجتمع، وهو الأمر الذي أنتج فراغات سياسية داخلية وخارجية شكلت عوامل جذب لأنواع من التنظيمات وأشكال من التدخلات الخارجية بقصد ملء ذلك الفراغ والاستفادة من الفرص الإقليمية التي توفرها لحظة الخلل تلك. لا شك أن ضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع أوصل إلى حالة من الانسداد السياسي وخاصة مع عدم وجود أطر قانونية ودستورية لإدارة تلك العلاقة وهو الأمر الذي نتج عنه اللجوء إلى العنف بكل أشكاله، وخاصة عندما جرى تحويل الدولة لخدمة مكون بعينه، عبر استخدام ثروات الدولة وسلاحها وإمكانياتها الدبلوماسية والإعلامية في سحق طرف معين.

وقد سمحت هذه الحالة بإعادة صياغة شكل الدولة في المشرق، وقد تمظهرت تلك الصياغة في نقطة ضعف تلك الدولة المتمثلة بالحدود التي تعتبر في نظر الكثير من المكونات ترسيمات غير واقعية وفاقدة تاليا للشرعية، حيث تعرضت تلك الحدود لحالة من السيولة الجغرافية أوضحتها

بدرجة كبيرة عمليات تنقل الميليشيات الطائفية من العراق ولبنان إلى سوريا لمساندة نظام الحكم السوري، و عملية التهجير بما يشبه إعادة التوطين للاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا. غير أن تلك الصياغة للحدود لا زالت تتعرض لتعديلات عديدة بالاستناد إلى أساس أيديولوجي، يسعى إلى إيجاد نظائر جغرافية صعبة التحقق على الأرض، عبر ربط خطوط التواصل الإثني والطائفي ضمن ثنائية الانغلاق والتواصل، الانغلاق على الشركاء الوطنيين الحقيقيين ومناطقهم وفتح قنوات تواصل مع الجزر الطائفية والإثنية لشركاء افتراضيين. (١٨)

البيئة الدولية الحاكمة

تساهم البيئتان الإقليمية والدولية في تغذية المشهد المتأزم بمزيد من التعقيدات التي تجعل الحل أمراً شبه مستحيل، حيث تتصادم رؤى تلك الأطراف في تصوراتها للحلول وذلك انطلاقاً من رؤيتها للفرص والمخاطر التي ينطوي عليها الصراع الحاصل في المنطقة وتقديرات تلك الأطراف للمكاسب التي قد تحصل عليها في حال فرض رؤيتها تلك في التسوية المحتملة للأزمة.

ثمة رؤية إيرانية روسية ترغب بإبقاء الأوضاع على حالها في سوريا والعراق لجهة استمرار البنى الحاكمة نفسها، بالاستناد إلى الانتخابات التي حصلت مؤخراً في البلدين، وتنطوي تلك الرؤية على إجراء تحسينات بسيطة في تركيبة الحكم ومواقع صناعة القرار، بما يتضمن مراجعة بعض النصوص الدستورية وإعطاء المعارضة في البلدين بعض الصلاحيات والمواقع الحكومية، التي لا تمس بطبيعة الحال المؤسسات السيادية من الجيش والأمن والسياسة الخارجية، بحيث تضمن استمرار ولاء تلك الكيانات لها، وتاليا استمرار مشاريعها الجيوستراتيجية في المنطقة. (١٨) مقابل ذلك ثمة رؤية تدعمها أطراف غربية وعربية تقوم على أساس تغيير المعادلة السياسية في المنطقة بالكامل، بما يتضمن إعادة هيكلة النظم السياسية القائمة وأدواتها السياسية والعسكرية ومواقع المكونات الوطنية المختلفة فيها ودورها في صنع القرار، حتى لو تطلب ذلك إجراءات عملية على الأرض من قبيل تدعيم تشكيلات المعارضة، وخاصة في سوريا، وإعادة صياغة توازن القوى من جديد بما يتضمن إجراء تسوية متوازنة بين مختلف الأطراف.

ولا شك بأن هذا التصادم في الرؤى والإرادات سيسهم بدرجة كبيرة في تأخير عملية الحسم لأي من طرفي الصراع، كما سيسهم بتغذية الأزمات المتفرعة عن الأزمة الأساسية، والمتمثلة بتصعد البنى المجتمعية والدولية للكيانات المشرقية، الأمر الذي سيساهم بتعقيد إمكانات الحل.

(١٨)

الباب التاسع : الصراع الجيوسياسي الاستراتيجي في سوريا، ودوره في تحول مسارات الثورة :

لا توجد فضيلة أو حقيقة خلف معظم الصراعات العسكرية في العالم في القرون الأخيرة، ومعظم الدماء المهدرة ضحية وهم الوطنية والدفاع عن شرف الأمة، بينما في الواقع هو دفاع عن قناعات وطموحات الفئات والأفراد والقطاعات المستفيدة من تلك الحروب، التي تعد أكثر الصناعات دخلاً بالمجمل العام، ولا تخسر الدول دولاراً على تلك الصراعات والحروب إلا لتكسب بدلاً عنه مئات الأضعاف ومكاسب عديدة غير مادية تلهب سوق جني الأرباح في أسواق أوراق آلة الدمار والقتل المالية. وإذا كان ما يجري في سوريا هو صراع بين الخير والشر، فمن يستطيع بمعطيات ما يجري على أرض الواقع اليوم أن يفرق بينهما، بينما نستطيع جميعاً أن نتفق على من هم الضحايا، وكيف تمت عسكرة الانتفاضة لمصلحة الدول والمذاهب والطوائف والجماعات، ولصالح نزاع مسلح سوريا هي المستهدف الأول فيه، وخلق نسخة من التاريخ لن تدرس أبداً في المدارس والجامعات في يوم ما، لتلطح أيدي من يكتبه بالدماء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (٢٠) من ناحية أخرى، ليس من الممكن تحديد اللحظة المحورية التي تم اتخاذ قرار عسكرة الأزمة السورية فيها، وإدخال أطراف الصراع في حلقة مفرغة من العنف بالوكالة عن القوى والدول، التي تقف خلف الصراع والعسكرة في حد ذاتها ليست شرماً مطلقاً ولكن استغلال تلك العسكرة لخدمة أجندات خاصة هي جوهر القضية وذهاب جميع دعوات الإصلاح والحوار هباءً تحت صوت طلقات البنادق. (٢٠)

فالنظام كان القاتل، وأصبح اليوم يسوق له بأنه ضحية ومن يقف في وجه انتشار جنون الجماعات الإرهابية وأسلمة الثورة وجعلها مذهبية بعد أن كانت وطنية، مما يخرج المعارضة الحقيقية خارج اللعبة والسيناريو المحكم لـ"يمننة" سوريا. ولكن هل كانت الثورة السورية في الأساس تمثل أغلبية شعبية واضحة تحركها حركة وطنية شاملة لقلب النظام بعيداً عن الطرح الإعلامي المسيس في الشرق والغرب؟ فسوريا تتجه في مسار خطير ليس حوله ضمانات، وأولئك الذين يريدون التغيير الديمقراطي السلمي لم يعد صوتهم مسموعاً أو له تأثير يذكر، فالكل مضطراً لتقديم التنازلات، ولكن المعارضة نفسها ليس لها وزن حقيقي، فكيف يمكن أن تقدم ما لا تملك، حيث إن المعارضة ليس لديها شيء يمكن أن تتنازل عنه في المفاوضات، في حين أن النظام ليس لديه سوى التنازلات، وبالتالي مفاوضات محكوم عليها بالفشل الأبدي مسبقاً. (٢٠) والمؤسف حقاً في القضية السورية أن جميع الأطراف السياسية اليوم تدور حول الإدعاء بأن خياراتهم كانت في نهاية المطاف ليست خاصة بهم، وأنهم كانوا يتبعون فقط خطى الشعب،

ولكن كيف للشعب المحروم من الأكل والشرب وأبسط حقوقه ككائن بشري أن يفرض واقعا سياسيا هو ليس جزءا منه، والكل يتكلم بإسم الشعب لإضفاء الشرعية على خياراته وسياساته، وليست مفاجأة أن تأخذ الثورة منعطفًا طائفيا، فالثورة لم تعد تتعلق بالشعب السوري، ولكن الحكومات التي تتصارع على مخرجات الثورة السورية.

وبالرغم من أن الصراع السوري هو واحد من الحروب الأكثر توثيقا في التاريخ ولكن في الوقت نفسه، من أكثرها غموضا مع انعدام تام للمعلومات الموثوقة، والتحول لحرب طائفية سنية شيعية عابرة للحدود، وحرب حرق الأراضي الأيديولوجية والمكاسب الاقتصادية والجيوسياسية. (٢٠)

فمما لا شك فيه، فإنها حرب معقدة، ولا يعرف من سيقوم بكتابة الفصل الأخير في تلك الملحمة، ولكنها حتما إعلان رسمي عن موت ما نسيمة المجتمع الدولي، فتتحرك أساطيل الغرب ويقطع رؤساء الحكومات إجازاتهم لموت صحفي، وقبلها لم تحركهم المجازر أو موت آلاف البشر في العالم الإسلامي.

ولكن قبل أن نلوم أحدا علينا أن نضع حدا للخلاف الإسلامي- الإسلامي والعربي- العربي، ف"الدولة الإسلامية" ونظام بشار الأسد هما آخر الأمور التي تقلقهم، بل أدوات فاعلة في تحقيق ما يسعون إليه من يسيطرون على العالم، وأما ما يربعهم حقا فهم المعارضة المعتدلة والمعارضة المدنية الصامتة كونهم يملكون أجندة وطنية حقيقية، تخرج القوى العظمى خارج اللعبة، وهو ما لم يسمحوا له أن يحدث أبدا، ولذلك لم تدعم تلك القوى في الوقت الحاضر على الأقل لتعارض مصالحهم مع مصالح الدول الكبرى وحلفائها، كما أنهم يعلمون أن الأسد لا يمكن أن يكون جزءا من الحل، وهو جزء أصيل من المشكلة، ولذلك من الضروري في النهاية اعتماد نهج تجزئة الصراع وجعله مرحليا والاستمرار في طريق المناورات الدبلوماسية، وإن كان هناك نية لضربة عسكرية نوعية وسريعة ستكون محدودة جدا فتوقف الصراعات والحروب في الشرق الأوسط سيضع مخطط الغرب، وإسرائيل وإيران بجانب تركيا والصين وروسيا كمراقبين عن بعد وعن قرب في مأزق حقيقي، وهي بطالة سياسية لا تتحملها ميزانيات ولا عقيدة تلك الدول التوسعية. (٢٠)

فعلى سبيل المثال، بذلت إيران جهدا واسع النطاق، ومكلفا ومتكاملا لإبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة لأطول فترة ممكنة، في حين وضعت شروطها للاحتفاظ بقدرتها على استخدام الأراضي والأصول السورية لتحقيق مصالحها الإقليمية والتوسع الملحوظ لاستعداد إيران وقدرتها على توظيف قوتها العسكرية خارج حدودها، ودول أخرى تدعم القوى الإسلامية، لأن الأسد لن يسمح

لهم ببناء خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر سوريا، هو ما قد يمكنهم من بيع الكثير والكثير من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، ودول أخرى تريد وضع جدار فاصل بينها وبين طموح التوسع الشيعي السياسي، وإيقاف تهديد الإسلام السياسي، كجزء من أمنها الوطني، ودولة مثل روسيا تفضل نظام الأسد لمجموعة من الأسباب التي تخدم مصالحها القومية، وضرورة أن يمنع الأسد تدفق الغاز الطبيعي من الخليج العربي إلى أوروبا، وأميركا تريد عكس ذلك، وهي تسعى إلى تعزيز وجودها كدولة عظمى ومحاصرة الصين دبلوماسياً والتمهيد والدخول في سوق الغاز الطبيعي في أوروبا وتحطيم الإحتكار الروسي.

ولدى إيران أهداف اقتصادية حيوية كذلك بعيداً عن ستار وغطاء الصراع المذهبي، وهي ترغب في مد خط أنابيب بين العراق وإيران وسوريا، وتركيا تبحث إمكانية توريد الغاز من الخليج العربي إلى مشروع خط أنابيب "نابوكو" الاستراتيجي، الذي سينقل الغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا، وبالتالي تجاوز روسيا.

فسوريا معبر الطاقة الذي لن يتنازل عنه أحد، وبوابة التهديد المباشر على الأمن الإسرائيلي ومصالحه في الحصول على الطاقة من اتفاقيات سرية، وهذا هو الصراع الجيوسياسي الاستراتيجي حول الموارد الطبيعية والدين والمال.

الباب العاشر: مبادئ ويلسون، وما الذي يمكن أن نتعلمه منها؟

المبادئ الأربعة عشر قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون للكونغرس الأمريكي في تاريخ ٨ يناير ١٩١٨، ركز فيها على ١٤ مبدأً للسلم ولإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى. (١٥)

١- تقوم العلاقات الدولية على مبادئ سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.

٢- تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافاً لذلك.

٣- إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.

٤- تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.

٥- وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.

٦- الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.



٧- الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.

٨- الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.

٩- إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.

١٠- منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.

١١- الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذا إلى البحر وإقامة

علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.

١٢- ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق

تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي.

١٣- بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذا إلى البحر،

وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دوليا.

١٤- إنشاء عصبة الأمم وتحرير حزب شيوعي مختار. (١٥)

بينما يفكر واضعو السياسات الأميركية في الشكل المستقبلي لمنطقة الشرق الأوسط، قد

يكون من الواجب عليهم تذكر معارضة الولايات المتحدة لاتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦،

وكذلك «الخط المرسوم على الرمال» الشهير الذي قسم المنطقة، والذي يقال الآن إنه أخذ في

التلاشي.

وكانت تستند معارضة الولايات المتحدة للاتفاقية آنذاك إلى رفضها للدبلوماسية السرية بين

بريطانيا وفرنسا، التي بموجبها وضعت الخطة لتقسيم الإمبراطورية العثمانية عقب انتهاء الحرب

العالمية الأولى؛ حيث عارضت الولايات المتحدة هذا التقسيم الاستعماري الجديد للمنطقة،

وطالبت بدلا من ذلك بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير. (٣)

تعود مأساة الدور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط الحديث إلى أن الولايات المتحدة

أصبحت - دون قصد أو إدراك كامل لذلك - بمثابة الحامي لنظام ما بعد الإمبريالية الذي كانت

تعارضه وتقاومه من قبل. هذه القصة من الممكن أن تملأ صفحات كتاب، ولكن دعونا الآن

نسترجع بالذاكرة الرؤية البديلة التي وضعتها الولايات المتحدة في الوقت الذي انهارت فيه

الإمبراطورية العثمانية. (٣)

أوضح الرئيس الأميركي وودرو ويلسون إطار عمله في بيانه الشهير الذي أعلن فيه عن «المبادئ الأربعة عشر» في يناير (كانون الثاني) ١٩١٨، أي بعد مرور تسعة أشهر من التدخل الأميركي في الحرب العالمية الأولى.

عقب الهدنة التي أبرمت في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨، كانت المبادئ المثالية التي وضعها ويلسون محور النقاش المثير للجدل في مؤتمر فرساي للسلام؛ حيث كانت تلك المبادئ بمثابة مصدر للإلهام لأولئك الذين يشعرون بأنهم ضحايا للنظام القديم، وينزعجون من التدابير المتخذة من جانب فرنسا وبريطانيا.

وقد قامت كل من بريطانيا وفرنسا في مؤتمر فرساي بفرض اتفاق سلام أناني وقصير النظر للغاية، كان يضمن تقريبا صعود ألمانيا الانتقامية؛ مما أسفر عن اندلاع الحرب العالمية الثانية، وصداع الشرق الأوسط الحديث الذي لا يتوقف؛ فقد كان هذا الاتفاق - كما اتضح في عنوان كتاب ديفيد فرومكين الرائع الذي يعود إلى عام ١٩٨٩ - بمثابة «سلام ينهي كل السلام». هذا الاتفاق الذي انهار الآن؛ حيث إن الحروب الأهلية التي نشهدها في سوريا والعراق أسفرت عن تقسيم تلك البلدان بحكم الأمر الواقع، وأصبح التساؤل الذي يشغل بال واضعي السياسات يدور حول ما إذا كانوا يعملون على إعادة رسم الخطوط أم يتركون المنطقة تتحول إلى كانتونات أصغر، مثل نظام التقسيم الإداري المتماسك عرقيا (يتس vilayets) أيام العهد العثماني. (٣)

أرى أنه من السابق لأوانه للغاية أن نصدر حكما حول ما إذا كان قد جرى الانتهاء من مرحلة ما بعد حدود عام ١٩١٩ أم لا، فقد كانت لبنان مقسمة فعليا أثناء الحرب الأهلية التي واجهتها، والتي دامت لمدة ١٥ عاما، ولكن برهنت الهوية الوطنية اللبنانية عن قوتها بما فيه الكفاية؛ حيث تمكنت من استعادة سيادتها في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. وأعتقد أن فكرة الوطنية السورية ستظل قائمة بمرور الوقت أيضا، وإن كنت لست متأكدا من هذا الأمر بالنسبة للعراق، ولكن على أي حال فهذه الأمور تخص شعوب المنطقة والقرار لهم، ولا يحق لأجانب التدخل في هذا الأمر.

وهنا نتساءل: ما الذي يمكن أن نتعلمه من مبادئ ويلسون الأربعة عشر فيما يتعلق بالأحداث المطروحة على الساحة حاليا؟ في الواقع، المبادئ التي تتعلق إلى حد ما بالأحداث الراهنة تكمن في أول خمسة مبادئ، ويتعين التطرق إليها بدقة لأنها تضع إطارا للعمل يمكن الاستفادة منه عند أي محاولة لإعادة النظر في خريطة الشرق الأوسط. وما يلي يوضح تلك المبادئ الخمسة، مع الإدلاء ببعض الملاحظات بشأنها:

١ - «تقوم العلاقات الدولية على موثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية». جاء هذا المبدأ من جانب ويلسون كرد فعل للصفقات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الذاتية من جانب السيرمارك سايكس وفرنسوا جورج بيكو، تلك الاتفاقات التي أثارت فزع المراقبين أمثال تي. إي. لورانس الذي يمكن أن نتعلمه من ذلك المبدأ اليوم أنه يتعين على أي نظام جديد في المنطقة أن يحظى بالقبول من جانب المنطقة ذاتها، بدءاً من الدول الإقليمية الرئيسة أمثال إيران والسعودية.

٢ - «حرية الملاحة المطلقة في البحار». لا يزال من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة - القوة البحرية الرائدة في العالم - ضمان تدفق النفط في مضيق هرمز والخليج العربي، ولكن بالنظر إلى تراجع القوة الأميركية، هل من الممكن أن تسيطر الصين على هذا النظام البحري المفتوح، الذي يستند إلى قواعد تحكمه؟

٣ - «إلغاء كل الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان». تعد الرؤية الواحدة الوحيدة بالمنطقة هي تلك التي تبدأ بحرية التجارة، والتي بموجبها يتدفق العمل ورأس المال عبر الحدود الإسرائيلية والعربية، وبالتالي يمكن أن تكون منطقة الشرق الأوسط المتكاملة اقتصادية مربحة بشكل مثير للدهشة.

٤ - «تخفيض التسليح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي». فقد بات من الواضح على نحو متزايد فكرة منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية، حتى بالنسبة لإسرائيل، ولكن هل يكون تنافس إيران ومصر والسعودية، لكي يكون لديهم قوة ردع مماثلة لقوة الردع الإسرائيلية غير المعلنة، في صالح إسرائيل؟

٥ - «عند تقرير المسائل المتعلقة بالسيادة، يجب أن تكون مصالح الشعوب المعنية ذات ثقل مكافئ للمطالب العادلة للحكومة التي سيجرى اختيارها». وهنا نجد أن صميم الموضوع يعد واحداً ضمنياً؛ حيث إن تطلعات الأكراد، فيما يتعلق بالقوموية، لا تزيد على السيادة العراقية، ولكنهم يستحقون أن يكون لهم ثقل مكافئ. (٣)

النتائج :

١ - الدور المحوري لا تصنعه الجغرافيا فقط .

٢ - الديموغرافيا الفتية لآعب أساسي في جغرافيا المنطقة .



٣ - العامل الإيديولوجي يجب ألا يؤثر على العامل الجغرافي (وخاصة اتهام بعض التيارات المعارضة بالإرهاب " مثل حماس بالنسبة لمصر ") . فإن الدولة سوف تخسر دورها المحوري وتخسر مصدقياتها دوليا وشعبيا .

٤ - جغرافية العالم العربي لاعب أساسي في الحروب الباردة مستقبلا .

٥ - جغرافية العالم العربي لاعب أساسي في الصراع السياسي بين الدول الكبرى ، فهي مستهدفة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا وفكريا ، ومن مصلحة الدول الكبرى المتصارعة أن تظل ممزقة .

٦ - لا بد من دراسة جغرافية المدن في الصراعات الداخلية وخاصة في الثورات الشعبية .

٧ - مشروع تقسيم الجغرافيا ، يتطلع إليها الغرب من خلال مصالح أميركا في العالم ومصالح إسرائيل في المنطقة .

٨ - إن الحراك الإقليمي في المنطقة ناجم عن ديناميكية القضايا والمحاور وهي محل الاستقطاب الحاصل . وهو ما يعني أن خارطة الشرق الأوسط ستشهد مزيدا من التحول والتبدل في تحالفاتها وأيضا في صراعاتها . غير أن المرجح هو عدم عودة التحالفات القديمة التقليدية على الرغم مما يبدو في الظاهر من عودة الأنظمة والقوى القائمة عليها ، حيث القضايا تغيرت والمعطيات الداخلية خصوصا اختلفت كثيرا ، وكذلك الحسابات والمصالح حتى بين الحلفاء قد تطورت بما يجعل المنطقة بالفعل حاليا بصدد بلورة وتشكل شرق أوسط جديد بأسس ومقومات ذاتية وتلقائية ، نتاج حراك وشقاق إقليمي بامتياز ، تجتمع فيه مردودات الحراك الداخلي ، مع التفاعل والاحتكاك الخارجي .

٩ - إن أي حل جغرافي في سوريا يقود الى حلول جغرافية في لبنان ودول الجوار .

١٠ - جغرافيا الإنتداب الإيراني تتمثل ب «تمدد خط الدفاع الإيراني من الحدود مع العراق ليصبح في جنوب لبنان عند الحدود مع إسرائيل» ، إضافة إلى أن «ساحل البحر الأبيض المتوسط يمثل العمق الاستراتيجي لبلاده» .

١١ - مشروع تقسيم الجغرافيا ، يتطلع إليها الغرب من خلال استخدام الطوائف والأقليات في المنطقة .

١٢ - الواضح أن بقاء نظام بشار الأسد بات مستحيلا وأن نفوذ «حزب الله» حتى في لبنان لن يكون على ما كان عليه منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الآن ، ولقد بدأ العد العكسي ، ولذلك فإنه على أي معني بهذه الأزمة أن يحدد مواقفه منذ الآن وبسرعة!!



وعندما يخسر نظام الأسد المعادلة الإقليمية والدولية لحساب معادلة جديدة ولو بالحدود الدنيا، فإن المفترض أن يدرك أن نهايته ونهاية نظامه باتت قريبة، وأن عليه أن يسارع للتخلي عن كل هذا العناد الأرعن، وأن يبحث جدياً عن حلال يجعل مصيره كمصير رفيق دربه معمر القذافي.

١٣ - تطرح جملة التعقيدات الحاصلة في بنية الحدث المشرقي تساؤلاً حول مسارات الأمور وحول مستقبل الاجتماع المشرقي وشكل الكيانات السياسية فيه، فهل ستتجه إلى نمط الدولة الفدرالية بحيث تتيح للمكونات درجة أكبر من الحرية في إظهار خصوصياتها والمشاركة في الثروات الوطنية، أم تتجه إلى النمط الكونفدرالي الذي ينطوي على درجة أكبر من استقلال المكونات مع البقاء على شكل من الوحدة تفرضه المصالح المشتركة والحاجة لكيانات سياسية أكبر؟، أم لا هذا ولا ذلك، بحيث تنتهي الأزمة الحالية إلى قطيعة نهائية بين مختلف المكونات ما يدفعها إلى الانفصال النهائي؟

يمكن التأكيد أن الوقائع الجغرافية للدول المشرقية تنتصر لشكل الدولة البسيطة الموحدة، وهذا سر نجاح ترسيمة سايكس بيكو واستمرارها، وذلك لمراعاتها بدرجة كبيرة العلاقات التاريخية داخل كل حيز بما يضمن استمرار التفاعلات القائمة أصلاً داخل الإقليم، وبما يحقق الفعالية المستقبلية وذلك من خلال تأمين شروط استمرار كل كيان جغرافي وإمكانيات تطوره من حيث الواجهات البحرية وطرق التجارة وعلاقة مناطق الإنتاج بالأسواق والعكس.

غير أن التطورات السياسية باتت تشكل عاملاً طارداً لمثل هذا الشكل لأن أحد شروط استمراره يقوم على شرط سياسي وهو غلبة طرف على آخر وإخضاعه لحكمه، وهو أمر لم يعد ممكناً حصوله بعد كل ذلك الصراع الدامي، ما يفتح الباب أمام المقاربات الأخرى القائمة على أشكال الفدرالية والكونفدرالية.

غير أن التجربة التاريخية، وخاصة في حالات العراق ولبنان تكشف عن عجز هائل في إمكانية الانتقال إلى هذا الشكل بعد عقود من إدارة مركزية لا ديمقراطية، فضلاً عن حقيقة أن تطبيق هذه الأشكال في دول قلقة وغير متماسكة الشرعية تعني تعريض تلك البلدان للتقسيم ونشوء دويلات وممالك جديدة في بيئة دولية غير ممانعة لحدوث مثل هذا الأمر طالما بقيت تحافظ على مصالحتها.

١٤ - إن الصراع القادم على جغرافية المنطقة وخاصة بعد ازاحة النظام الأسدي سوف يكون بين تركيا و المملكة العربية السعودية ، ففي حال انتصار تركيا فسوف يكون للأخوان



المسلمون الدور الأكبر في سوريا الجديدة ، وإن انتصرت المملكة العربية السعودية فلن يكون للأخوان المسلمون أي دور .

أم التفاهم المبدئي بين أمريكا وروسيا حول سوريا المسرب فهو:

تشكيل حكومة من ثلاث عشرات. عشر وزارات لحزب البعث تضم الوزارات السيادية الأساسية. وعشر وزارات للتكنوقراط (كيف يتم اختيارهم خصوصاً انه لا يوجد تكنوقراطي غير مسيس وحيادي مئة في المئة). وعشر وزارات للمعارضة والسؤال أي معارضة ومن يمثلها وهذه نقطة خلافية عميقة باعتراف الأسديين. مع اجراء انتخابات تشريعية جديدة. (١٩)

١٥ - سوريا معبر الطاقة الذي لن يتنازل عنه أحد، وبوابة التهديد المباشر على الأمن الإسرائيلي ومصالحه في الحصول على الطاقة من اتفاقيات سرية ، وهذا هو الصراع الجيوسياسي الاستراتيجي .

التوصيات :

على التيارات الإسلامية والوطنية دراسة واقع جغرافية بلادها وتأثيرها الإقليمي والدولي .
ضرورة دراسة دور الإقتصاد في الجغرافيا السياسية .

المراجع :

- ١ - الذئاب لا تقرأ الخرائط! - محمد الرميحي .
- ٢ - الجغرافيا تتغير وممارساتهم ثابتة! - محمد الرميحي .
- ٣ - إعادة التفكير في مبادئ ويلسون - ديفيد إغناطيوس .
- ٤ - التمددات الإيرانية في الأرض العربية وتهديدات الانقسام - رضوان السيد .
- ٥ - الجغرافيا ومصالح أميركا وإسرائيل - غازي العريضي .
- ٦ - ما بعد حمص: مخاطر الحل الجغرافي - رفيق خوري .
- ٧ - جغرافيا الانتداب الإيراني - مصطفى فحص .
- ٨ - مصر.. الدور المحوري لا تصنعه الجغرافيا فقط - فراس أبو هلال .
- ٩ - مقاومة غزة ونازية إسرائيل - نبيل السهلي .
- ١٠ - تحالفات تعيد تشكيل خرائط المنطقة - سامح راشد .
- ١١ - النظام المصري يخسر الورقة الفلسطينية - سعيد الحاج .
- ١٢ - الربيع العربي ضحية الحرب الباردة المستعادة - مطاع صفدي .
- ١٣ - سوريا بين خشية التقسيم وهاجس التوسع - منذر الزملكاني .



- ١٤ - العلويون والغرب.. من الحب ما قتل - فواز تلو .
 - ١٥ - كتاب تاريخ القرن العشرين - جورج سلامة - ١٩٨٩ .
 - ١٦ - هل اهتزاز معادلات المنطقة سيجعل نهاية الأسد قريبة؟! - صالح القلاب .
 - ١٧ - في الذكرى الأولى ... أوراق اعتماد معمدة بالدم - محمد صبرا .
 - ١٨ - مآلات أزمة المشرق - غازي دحمان .
 - ١٩ - حكومة ثلاث عشرات في سوريا - أسعد حيدر . ٦-٧-٢٠١٤ .
 - ٢٠ - جيوغازتيكس" .. والدمار في سوريا - سالم سالمين النعيمي .
- تم في ٢٠١٤/٩/١٠